

Distr.: General  
29 October 2012  
Arabic  
Original: English

# الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



## وثيقة أساسية مشتركة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

\*البيان

[٢٠١٢ / يونيو / حزيران ١]

\* وفقاً للمعلومات الخالة إلى الدول الأطراف بشأن تجهيز تقاريرها، لم تحرر هذه الوثيقة.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١٠٢-١	أولاً - معلومات عامة .....
٣	٥١-١	ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة .....
٣	٢-١	١- الوصف الجغرافي .....
٣	١٢-٣	٢- الخصائص الديمغرافية .....
٥	٣١-١٣	٣- الخصائص الاجتماعية والثقافية .....
١٢	٥١-٣٢	٤- الخصائص الاقتصادية .....
١٧	١٠٢-٥٢	باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة .....
١٧	٥٥-٥٢	١- النظام السياسي .....
١٧	٧١-٥٦	٢- السلطة التشريعية .....
٢٣	٧٥-٧٢	٣- السلطة التنفيذية .....
٢٤	٩٢-٧٦	٤- السلطة القضائية .....
٣٣	٩٧-٩٣	٥- الاستقلال الذاتي المحلي .....
٣٣	١٠٢-٩٨	٦- الإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية .....
٣٤	٢٠١-١٠٣	ثانياً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها .....
٣٤	١٣٠-١٠٣	ألف - قبول القواعد الدولية لحقوق الإنسان .....
٣٤	١٠٥-١٠٣	١- حالة عقد المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان .....
٣٦	١٣٠-١٠٦	٢- التحفظات والإعلانات .....
٤٢	١٦٨-١٣١	باء - الإطار القانوني والمؤسسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني .....
٤٢	١٤٤-١٣١	١- حماية حقوق الإنسان في إطار الدستور الياباني .....
٤٦	١٤٦-١٤٥	٢- اتفاقيات حقوق الإنسان كجزء من القوانين واللوائح المحلية .....
٤٦	١٦٨-١٤٧	٣- الأجهزة التي تعالج مسائل حقوق الإنسان ونظام الانتصاف .....
٥٠	٢٠١-١٦٩	حيم - الإطار الذي يجري فيه تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني .....
٥٠	١٧١-١٦٩	١- دور وأنشطة المجلس التشريعي الوطني والجمعيات المحلية فيما يتعلق بتعزيز حماية حقوق الإنسان .....
٥١	١٧٣-١٧٢	٢- تعميم المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان .....
٥١	١٨٨-١٧٤	٣- التعليم والتوعية في مجال حقوق الإنسان .....
٥٤	١٩١-١٨٩	٤- التدابير الرامية إلى تحسين الوعي بحقوق الإنسان .....
٥٥	١٩٣-١٩٢	٥- مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وغيرها .....
٥٥	١٩٧-١٩٤	٦- التعاون الدولي .....
٥٦	٢٠١-١٩٨	٧- عملية إعداد التقارير الحكومية .....
٥٧	٢١٢-٢٠٢	ثالثاً - المعلومات المتعلقة بعدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة .....
٥٧	٢٠٤-٢٠٢	١- التشريع المتعلق بعدم التمييز والمساواة .....
٥٨	٢١٢-٢٠٥	٢- السياسة المتعلقة بعدم التمييز والمساواة .....

## أولاً - معلومات عامة

### ألف - الخصائص الديمografية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة

#### ١ - الوصف الجغرافي

- اليابان بلد يتتألف من جزر عديدة تقع بعيد الساحل الشرقي للقاره الآسيوية. وتشكل الجزر أرخبيل هالالي الشكل يمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي. ولليابان حدود شالية مع روسيا عبر بحر اليابان وبحر أوكhotsك وحدود جنوبية مع الفلبين وجزر ميكرونيزيا يفصلها عنهما البحر المادئ، وإلى الغرب من اليابان عبر بحر اليابان وبحر شرق الصين تقع شبه الجزيرة الكورية والصين.
- وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كانت المساحة البرية الإجمالية لليابان ٩٥٥ ٣٧٧ كيلومتراً مربعاً، تغطي ٩٦ في المائة منها الجزر الرئيسية الأربع، وهي هونشو ٩٧٥ ٢٢٧ كيلومتراً مربعاً، وهو كايدو (٧٧ ٩٨٤ كيلومتراً مربعاً)، وكيوشو (٣٦ ٧٥٢ كيلومتراً مربعاً)، وشيكوكو (١٨ ٣٠١ كيلومتر مربع)<sup>(١)</sup>.

#### ٢ - الخصائص الديمografية

##### (أ) لحة عامة

- في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بلغ العدد الإجمالي للسكان في اليابان، ٣٥٢ ٠٥٧ ١٢٨ نسمة، بينهم ٦١٥ ٧٢٩ امرأة يشكلن نسبة ٥١ في المائة، بينما بلغ عدد الرجال ٧٣٧ ٣٢٧ ٦٢ رجالاً يمثلون ٤٩ في المائة.
- وتبلغ الكثافة السكانية المقيسة للسكان في اليابان ٣٤٣,٤ نسمة لكل كيلومتر مربع، مرتفعة بذلك بمقدار ٢,٠ في المائة مقارنة بالتعداد السابق (٢٠٠٥).
- وبلغ عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة أو أقل ١٨٠ ٢٢ ٢١٠ نسمة، بينهم ٧٤٦ ٧٩٤ امرأة و٤٦٤ ٤٦٤ رجالاً. وفي الوقت نفسه، بلغ عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر ٤١٢ ٤٧٠ رجالاً. وتبلغ نسبة السكان الذين تصل أعمارهم ١٥ سنة أو أقل إلى مجموع السكان ١٤ في المائة بينما تصل نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر ٢٣ في المائة.

(١) المصدر: التقارير الإحصائية عن مساحة الأراضي بحسب المقاطعات والبلديات في اليابان، ٢٠١١، الصادرة عن سلطة المعلومات الجغرافية الفضائية في اليابان.

٦ - وتألف الحكومات المحلية في اليابان من ٤٧ مقاطعة و ١ بلدية (يبلغ عدد المدن<sup>(٢)</sup> فيها ٧٨٧ مدينة وعدد البلديات والقرى<sup>(٣)</sup> ٩٤٧ بلدة وقرية). وأي مدينة كبيرة يزيد تعداد سكانها عن ٥٠٠٠٠ نسمة وعيت بهذه الصفة وفقاً لقانون الاستقلال الذاتي المحلي تسمى "مدينة معينة بالقانون". ويوجد في الوقت الراهن ١٩ مدينة معينة بالقانون ولكل منها ولاية إدارية مماثلة للمقاطعة التي هي موجودة فيها. ويبلغ عدد سكان المناطق الحضرية<sup>(٤)</sup> ٦٣١ ١٥٦ ٦٣١ نسمة بينما يبلغ عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية<sup>(٥)</sup> نحو ٧٢١ ٩٠٠ ١١ نسمة. ويعيش نحو ٩١ في المائة من مجموع السكان في مناطق حضرية.

#### (ب) عدد الأجانب المسجلين

٧ - قل عدد الأجانب المسجلين في آخر ٢٠١٠ بمقدار ٥١ ٩٧٠ نسمة عن السنة السابقة ووصل إلى ١٣٤ ١٥١ نسمة. وبحسب الجنسية، يأتي الصينيون في المرتبة الأولى إذ يشكلون نحو ٣٢,٢ في المائة أو ١٥٦ ٦٨٧ نسمة، يليهم الكوريون الجنوبيون أو الشماليون ٥٦٥ ٩٨٩ نسمة (٢٦,٥ في المائة)، فالبرازيليون ٥٥٢ ٢٣٠ نسمة (١٠,٨ في المائة)، فالفلبينيون ١٨١ ٢١٠ نسمة (٩,٨ في المائة)، فالبريزilians ٥٤ ٦٣٦ (٢,٦ في المائة)، فالأمريكيون ٥٠ ٦٦٧ نسمة (٢,٤ في المائة).

٨ - ويرد أدناه التغير في عدد الأجانب المسجلين خلال السنوات الخمس الأخيرة.

في آخر	في آخر	في آخر	في آخر
٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
٢١٣٤ ١٥١	٢١٨٦ ١٢١	٢٢١٧ ٤٢٦	٢١٥٢ ٩٧٣
٢٠٨٤ ٩١٩	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠١٠

عدد الأجانب المسجلين (شخصاً)

#### (ج) عدد الأشخاص الذين يعتنقون ديانات في اليابان

٩ - في آخر عام ٢٠٠٩، كان عدد الذين يعتنقون ديانات في اليابان كما يلي: ٤٩٨ ٣٨١ يعتنقون الشتو ٥٣٥ ٦٧٤ ٨٩ يعتنقون البوذية، و ٢١٢١ ٩٥٦ يعتنقون المسيحية، و ٤٨٠ ٠١٠ يعتنقون ديانات أخرى<sup>(٦)</sup>.

(٢) تعتبر المناطق الخاصة في طوكيو مدينة واحدة. "المقاطعة الخاصة" هي حكومة محلية خاصة تختلف في غرضها وهيكلها ووظيفتها عن البلديات الأخرى، من وجهة نظر كفالة وحدة المقاطعة الحاضرة. ويوجد حالياً في طوكيو ٢٣ منطقة معينة كمنطقة خاصة.

(٣) تشمل قرية شيكوتان، وقرية توماري، وقرية روبيتسو، وقرية روبتو، وقرية شانا، وقرية شيبيتورو في مكتب المقاطعة الفرعية بمنطقة نيمورو (المكتب الفرعي لنيمورو سابقاً).

(٤) يشير تعبير "المناطق الحضرية" إلى المجموع الكلي لجميع المدن في اليابان في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ( بما في ذلك المناطق الخاصة في طوكيو).

(٥) يشير تعبير "المناطق الريفية" إلى المجموع الكلي لجميع البلديات والقرى في اليابان في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (باستثناء قرية شيكوتان، وقرية توماري، وقرية روبيتسو، وقرية شانا، وقرية شيبيتورو في مكتب المقاطعة الفرعية بمنطقة نيمورو، وهي الجزر الخددة في المادة ١ من نظام تنفيذ التعدادات السكانية).

(٦) يزيد مجموع الذين يعتنقون ديانات في اليابان عن مجموع السكان لاحتمال عد بعض الأفراد بواسطة منظمتين أو دينين أو أكثر.

#### (د) إحصاءات عن اللغات والشعوب الأصلية

- ١٠- اللغة الرسمية في اليابان هي اليابانية.
- ١١- الأينو، وهو الشعب الأصلي الذي يعيش حول الجزء الشمالي من الأرضي الياباني، وبخاصة في هوكايدو، له لغته الأصلية. وتشجع الحكومة ثقافة الأينو، بما في ذلك لغتهم.
- ١٢- وعدد شعب الأينو ومن يستطيعون التحدث بلغتهم غير معروف؛ غير أنه استناداً للمسح الذي أجرته في ٢٠٠٦ حكومة إقليم هوكايدو، يعيش في هوكايدو ٢٣٧٨٢ نسمة من الأينو.

#### ٣- الخصائص الاجتماعية والثقافية

##### (أ) إحصاءات المواليد والوفيات

- ١٣- في ٢٠١٠، بلغ العمر المتوقع للمرأة اليابانية ٨٦,٣٩ سنة وبلغ للرجل ٧٩,٦٤ سنة.
- ١٤- وفي ٢٠١٠، بلغ المعدل الإجمالي للخصوصية في اليابان ١,٣٩. ويشير المعدل الإجمالي للخصوصية، الذي يحسب باستخدام معدلات الولادة التي تتوقف على سن المرأة خلال الفترة الواقعة بين ١٥ سنة و٤٩ سنة من العمر، إلى متوسط عدد الأطفال لكل امرأة طوال حياتها بافتراض أن المرأة ستصل إلى معدل الولادة المتوقف على السن عند بلوغه على مدى حياتها.
- ١٥- وفي ٢٠١٠، بلغ معدل الوفيات في اليابان لكل ١٠٠٠ من السكان ٩,٥. وبلغ معدل وفيات الرضيع لكل ١٠٠٠ مولود حي ٢,٣ وبلغ معدل وفيات الأمهات ٤,١ لكل ١٠٠٠٠٠ من مجموع المواليد الأحياء.
- ١٦- وتعد أدناه الإحصاءات المتعلقة بالفترات صفر - صفر لفترة السنوات الخمس من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠<sup>(٧)</sup>:

السنة	ذكور	إناث	العمر المتوقع عند الولادة			
			معدل وفيات الرضيع (لكل ١٠٠٠ مولود حي)	معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠ مولود حي)	معدل الخصوبة الإجمالي (لكل ١٠٠٠ من السكان)	معدل الوفيات (لكل ١٠٠٠ من السكان)
٢٠٠٦	٤٥٨	٢٩٦	٨٦٦	١٦٣٢	٨٦٧	٨٥٦٨١
٢٠٠٧	٣٩١	٢٩٦	٨٦٨	١٦٣٤	٨٦٦	٨٥٩٩
٢٠٠٨	٣٩٥	٢٩٦	٩٦١	١٦٣٧	٨٦٧	٨٦٥٠٥
٢٠٠٩	٤٥٨	٢٩٤	٩٦١	١٦٣٧	٨٦٥	٨٦٥٤٤
٢٠١٠	٤٦١	٢٩٣	٩٦٥	١٦٣٩	٨٦٥	٨٦٥٣٩

(٧) المصدر: الإحصاءات الحيوية، وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية.

١٧ - وبلغ معدل الإجهاض القانوني (معدل تنفيذ الإجهاض القانوني) خلال السنة المالية ٢٠١٠<sup>(٨)</sup>، ٧,٩<sup>(٩)</sup> لكل ١٠٠٠ امرأة يبلغ عمرها ١٥ سنة أو أكثر ويقل عن ٥٠ سنة. وترد أدناه الإحصاءات المتعلقة بالسنوات الخمس ٢٠١٠-٢٠٠٦

السنة	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
معدل الإجهاض	٧٦٩	٣٦٨	٨٦٨	٩٦٣	٩٦٩

١٨ - أعلى ١٠ أسباب للوفاة. كانت أعلى ١٠ أسباب للوفاة في اليابان في ٢٠١٠، بالترتيب التنازلي، هي: الأورام الخبيثة (معدل الوفيات: ٢٧٩,٧)، وأمراض القلب (١٤٩,٨)، والأمراض المخية الوعائية (٩٧,٧)، والالتهاب الرئوي (٩٤,١)، والشيخوخة (٣٥,٩)، والحوادث (٣٢,٢)، والانتحار (٢٣,٤)، والفشل الكلوي (١٨,٨)، ومرض الانسداد الرئوي المزمن (١٢,٩)، وأمراض الكبد (١٢,٨). وترد أدناه الإحصاءات المتعلقة بالسنوات الخمس ٢٠١٠-٢٠٠٦:

السنة	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	الأولى
سبب الوفاة	الأورام الخبيثة	معدل الوفيات <sup>(١١)</sup>				
أمراض القلب	١٣٧,٢					
١٤٩,٨	١٤٣,٧	١٤٤,٤	١٣٩,٢	١٣٩,٢	١٣٧,٢	معدل الوفيات
الأمراض المخية الوعائية	١٠١,٧					
٩٧,٧	٩٧,٢	٩٧,٩	٩٠,٩	٩٠,٨	٩٠,٨	معدل الوفيات
الالتهاب الرئوي	٨٥,٠					
٩٤,١	٨٩,٠	٩١,٦	٨٧,٤	٨٧,٤	٨٧,٤	معدل الوفيات
الشيخوخة	الشيخوخة	الحوادث	الحوادث	الحوادث	الحوادث	٣٠,٣
٣٥,٩	٣٠,٧	٣٠,٣	٣٠,١	٣٠,١	٣٠,١	معدل الوفيات
الحوادث	الحوادث	ال الشيخوخة	ال انتحار	ال انتحار	ال انتحار	٢٣,٧
٣٢,٢	٣٠,٠	٢٨,٦	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	معدل الوفيات

(٨) بسبب الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان، لم تدرج البيانات الخاصة بمكتب الصحة والرعاية الاجتماعية في مقاطعة فوكوشيميا ضمن الأرقام المتعلقة بالسنة المالية ٢٠١٠.

(٩) يحسب معدل الإجهاض بقسمة عدد حالات الإجهاض على عدد النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة و٤٩ سنة (وتستثنى منها حالات النساء اللائي تبلغ أعمارهن ٥٠ سنة أو أكثر، بينما تدرج ضمنها حالات النساء اللائي تبلغ أعمارهن ١٤ سنة أو أقل والحالات غير المعرفة) على العدد الإجمالي للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة و٤٩ سنة.

(١٠) المصدر: التقرير المتعلق بإدارة الصحة العامة والخدمات للسنة المالية ٢٠١٠، وزارة الصحة، والعمل، والرعاية الاجتماعية.

(١١) معدل الوفيات: لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان.

						السنة
		٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
السبعة	سبب الوفاة	الانتحار	الانتحار	الانتحار	الشيخوخة	الشيخوخة
٢٣,٤	معدل الوفيات	٢٤,٤	٢٤,٠	٢٤,٤	٢٤,٠	٢٢,٠
الثامنة	سبب الوفاة	الفشل الكلوي				
١٨,٨	معدل الوفيات	١٨,١	١٧,٩	١٧,٢	١٦,٨	١٦,٨
التاسعة	سبب الوفاة	أمراض الكبد				
١٢,٩	معدل الوفيات	١٢,٧	١٢,٩	١٢,٨	١٢,٩	١٢,٩
العاشرة	مرض الانسداد الرئوي					
سبب الوفاة	المرمن	المرمن	المرمن	المرمن	المرمن	المرمن
١٢,٨	معدل الوفيات	١٢,٢	١٢,٣	١٢,٣	١١,٨	١١,٤

(ب) النسبة المئوية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، أو الإيدز، أو الأمراض المعدية الرئيسية الأخرى ومعدل الإصابة بالأمراض المعدية أو غير المعدية الرئيسية

١٩ - يتعين إبلاغ الدولة عن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من خلال المراقبة الوطنية لأوبئة الأمراض المعدية على أساس قانون الوقاية من الأمراض المعدية والعلاج الطبي للمرضى المصابين بأمراض معدية (القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٩٨). وفي ٢٠١٠، بلغ عدد الحالات الجديدة المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ١٠٧٥ حالة وبلغ عدد المرضى الجدد المصابين بالإيدز ٤٦٩ مريضاً.

٢٠ - وبلغ العدد الإجمالي للمرضى الجدد الذين أبلغوا عن إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية في ٢٠١٠، ١٢٦٤٨ مريضاً وعدد مرضى الإيدز ٥٧٩٩ مريضاً.

٢١ - والاتجاهات الحديثة هي ١) الكثير من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العشرينات والثلاثينيات من العمر؛ ٢) تنجُم الإصابة في أحيان كثيرة عن الاتصال الجنسي للمثليين؛ ٣) لا تنتشر العدوى في المدن الكبرى فحسب، ولكن أيضاً في ضواحي المدن الكبرى. وتعد أدناه الإحصاءات المتعلقة بفترة السنوات الخمس الأخيرة.

						السنة المالية
						عدد مرضى الإيدز المبلغ عنهم
						٤٦٩
						٤٣١
						٤٣١
						٤١٨
						٤٠٦
						٩٥٢
						١٠٧٥
						١٠٢١
						١١٢٦
						١٠٨٢
						١٥٠٠
						١٣٥٨
						١٤٥٢
						١٥٥٧
						١٥٤٤
المجموع						

السنة المالية	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
عدد اختبارات الأجسام المضادة للإيدز التي أجريت في مراكز الرعاية الصحية العامة، وغيرها	١٣٠٩٣٠	١٥٠٢٥٢	١٧٧١٥٦	١٥٣٨١٦	١١٦٥٥٠
عدد طلبات الحصول على مشورة من مراكز الرعاية الصحية العامة، وغيرها	١٦٤٢٦٤	١٩٣٢٧١	٢٣٠٠٩١	٢١٤٣٤٧	١٧٣٦٥١

- ٢٢ ووفقاً لرصد مرضى السل المسجلين المبلغ عنهم من خلال مراكز الرعاية الصحية العامة في أنحاء البلد، بلغ عدد مرضى السل المسجلين حديثاً في عام ٢٠١٠، ٢٣٢٦١ مريضاً. وفي حين أن عدد المرضى بدأ يتجه نحو التناقص خلال السنوات الأخيرة، لا يزال من الضروري الاستمرار في اتخاذ إجراءات كافية لأن هناك أكثر من ٢٠٠٠٠ شخص لا يزالون ضمن المسجلين الجدد المصاين بالسل في اليابان. وترتدى أدناه البيانات الإحصائية المتعلقة بالسنوات الخمس الأخيرة.

السنة المالية	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
<b>مجموع المرضى المسجلين حديثاً</b>	<b>٢٣٢٦١</b>	<b>٢٥٣١١</b>	<b>٢٦٣٨٤</b>	<b>٢٤٧٦٠</b>	<b>٢٤١٧٠</b>

- ٢٣ كما يتعين إبلاغ الدولة عن حالات الإصابة بالترف المعيوي للإশريكية القولونية من خلال المراقبة الوطنية لأوبئة الأمراض المعدية على أساس قانون الوقاية من الأمراض المعدية والعلاج الطبي للمرضى المصاين بأمراض معدية (القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٩٨). وفي ٢٠١٠، أبلغ عن ما مجموعه ١٣٥ حالة (بينها ٢٧١٩ حالة لمرضى تظهر عليهم أعراض و ٤١٦ حالة لحاملي المرض الذين لا تظهر عليهم أعراض). وكما هو الحال كل سنة، بلغ المرض ذروته في الصيف. وترتدى أدناه البيانات الإحصائية المتعلقة بالسنوات الخمس الأخيرة.<sup>(١٢)</sup>

السنة المالية	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
<b>عدد الحالات المبلغ عنها (عدد الأشخاص)</b>	<b>٤١٣٥</b>	<b>٣٨٧٩</b>	<b>٤٣٢٩</b>	<b>٤٦١٧</b>	<b>٣٩٢٢</b>

#### (ج) الإحصاءات المتعلقة بالتعليم

١،

معدل الحضور ومعدل التسرب في التعليم الابتدائي والثانوي

- ٢٤ فيما يتعلق بمعدل الحضور في المدارس في التعليم الإلزامي في السنة المالية ٢٠١١، بلغت نسبة الحضور للطلبة اليابانيين في المدارس الابتدائية ٩٩,٩٥ في المائة وفي مدارس المرحلة الأولى من المرحلة الثانوية ٩٩,٩٦ في المائة. وبلغ معدل التقدم إلى المدارس العليا، وما في حكمها ٩٨,٥ في المائة للإناث، و ٩٨,٠ للذكور. وبلغ المعدل الإجمالي ٩٨,٢ في المائة. وترتدى أدناه البيانات الإحصائية المتاحة المتعلقة بالسنوات الخمس الأخيرة.

(١٢) تشمل "الحالات المبلغ عنها" كلاً من المرضى الذين تظهر عليهم أعراض المرض وحاملي المرض الذين لا تظهر عليهم أعراض.

المصدر: المراقبة الوطنية لأوبئة الأمراض المعدية (عدد الحالات المبلغ عنها حتى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١)

معدلات الحضور في المدارس للتعليم الإلزامي (كتسبة مئوية) <sup>(١٢)</sup>						
مدارس المرحلة الأولى الثانوية						
الإناث	الذكور	المجموع	الإثنان	السنوات المالية	المدارس الابتدائية	مدارس المرحلة الأولى الثانوية
٩٨٦٠	٩٧٦٤	٩٧,٧	٩٩,٩٨	٩٩,٩٧	٢٠٠٦	
٩٨٦٠	٩٧٦٤	٩٧,٧	٩٩,٩٨	٩٩,٩٧	٢٠٠٧	
٩٨٦١	٩٧٦٦	٩٧,٨	٩٩,٩٧	٩٩,٩٦	٢٠٠٨	
٩٨٦٢	٩٧٦٧	٩٧,٩	٩٩,٩٧	٩٩,٩٦	٢٠٠٩	
٩٨٦٣	٩٧٦٨	٩٨,٠	٩٩,٩٧	٩٩,٩٦	٢٠١٠	

-٢٥ في عام ٢٠١٠، بلغ عدد الطلبة الذين تركوا المدارس الثانوية ٤١٥ طالباً، منهم ٤٣ طالباً انسحبوا من المدارس الثانوية الوطنية، و ٣٨ ٣٧٢ طالباً من المدارس الثانوية العامة، و ١٧ ٠٠٠ طالب من المدارس الثانوية الخاصة. وبلغ معدل التسرب (عدد الطلبة الذين تركوا الدراسة إلى العدد الإجمالي للطلبة الملتحقين بالدراسة) ١,٦ في المائة، ٤٠٠٠ في المائة للمدارس الوطنية، ١,٦ في المائة للمدارس العامة، و ١,٧ في المائة للمدارس الخاصة). وترتدي أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن فترة السنوات الخمس الأخيرة:

السنوات المالية	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	عدد الطلبة المتسربين (عدد الأشخاص)
المدارس الوطنية	٤٣	٥١	٥٢	٤٥	٤٤	٥٥٤١٥
المدارس العامة	٣٨٣٧٢	٣٩٤١٢	٤٥٧٤٢	٥٠٥٢٩	٥٣٢٥١	٥٦٩٤٧
المدارس الخاصة	١٧٠٠٠	١٧٤٨٤	٢٠٤٤٩	٢٢٢٨٠	٢٣٧٣٢	٦٦٢٤٣
معدل التسرب (كتسبة مئوية)	١,٦	١,٧	٢,٠	٢,١	٢,٢	٧٢٨٥٤
المدارس الوطنية	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٧٧٠٢٧
المدارس العامة	١,٦	١,٧	١,٩	٢,١	٢,٢	٥٣٢٥١
المدارس الخاصة	١,٧	١,٨	٢,٠	٢,٢	٢,٣	٧٧٠٢٧

(١٢) معدل الحضور في المدارس للتعليم الإلزامي: النسبة المئوية لعدد الطلبة الذين يحضورون في المدارس باستثناء الأجانب في سن التعليم الإلزامي (وهو مجموع عدد الطلبة الذين يحضورون في المدارس باستثناء الأجانب + عدد الطلبة الذين يسمح لهم بالتأجيل أو يتم إعفاؤهم من الحضور + الطلبة غير المعروف أماكن وجودهم لأكثر من سنة).

(١٤) معدل الانتقال إلى المدارس الثانوية، وما في حكمها: من بين الطلبة الذين تخرجوا من المرحلة الأولى في المدارس الثانوية أو الذين أتموا دراسة المرحلة الأولى من المدارس الثانوية في مدارس التعليم الثانوي، أو النسبة المئوية التي يشغلها الطلبة الذين انتقلوا للدراسة مقررات عادية أو مقررات خاصة في المدارس الثانوية أو التحقوا بكليات تقنية أو اللذين حصلوا على وظيفة وباستثناء الطلبة الذين يستعدون للدخول امتحانات المدارس الثانوية).

**٢،** عدد الطلبة لكل معلم في المدارس العامة

٢٦ - في ١ أيار/مايو ٢٠١١، بلغ عدد الطلبة لكل معلم في المدارس اليابانية العامة ١٧,٤ للمدارس الابتدائية، و٤٦ لمدارس المرحلة الأولى من الدراسة الثانوية، و١٣,٧ للمدارس الثانوية، و٧ لمدارس الدعم الخاص، و١٣,٩ للمدارس العليا.

العام الدراسي	الابتدائية	الثانوية	الإعدادية	الخاصة	المدارس العليا
٢٤٢٢٠٩٥	١٢٢٢٦٩	١٦١١٥	٣٢٨٧٤٣٧	٦٧٦٣٧١٣	عدد التلاميذ
١٧٤١٨٥	٧١١٢٦	١١٨٠	٢٢٥٣٤١	٣٨٧٩٢٥	عدد المعلمين
١٣٦	١٦٧	١٣٦٧	١٤٦٦	١٧٦٤	نسبة التلاميذ إلى المعلمين

**٣،** معدلات الإمام بالقراءة والكتابة

٢٧ - لم يجر خلال السنوات الأخيرة مسح رسمي في اليابان لهذه المسألة. وكمراجع، يرجى الإطلاع على معدل التقدم إلى المدارس العليا، وما إلى ذلك في الفقرة صفر أعلاه.

**(د) إحصاءات أخرى**

٢٨ - في ٢٠١٠، بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية ٢,٥٩. وتمثل الأسر المعيشية التي تتكون من والد واحد لديه أولاد غير متزوجين ٦,٥ في المائة أو ٣,١٨ ملايين أسرة معيشية، في حين أن الأسر المعيشية التي تتكون من أم و طفل تشكل ١,٥ في المائة، أو ٧٠٨ ٠٠٠ أسرة معيشية<sup>(١٥)</sup>.

السنة	المجموع	المعيشية	العدد التقديرى	العدد التقديرى	العدد التقديرى	الأسر المعيشية المكونة من والد واحد لديه أطفال غير متزوجين	الأسر المعيشية المكونة من أم و طفل	الأسر المعيشية المكونة من والد
			الإنجليزية	الإنجليزية	الإنجليزية	وأم و طفل	غير متزوجين	من والد
٢٠٧٢	١٦٤	٦٢٧	٦٩٠	٢٧٧٤	٤٦٣٢٣	٢٠٠٤		
٢٠٦٣	١٦٥	٧١٧	٦٩٣	٣٠٠٦	٤٨٠٢٣	٢٠٠٧		
٢٠٦٣	١٦٥	٧٠١	٦٩٧	٣٢٠٢	٤٧٩٥٧	٢٠٠٨		
٢٠٦٢	١٦٦	٧٥٢	٦٩٧	٣٢٣٠	٤٨٠١٣	٢٠٠٩		
٢٠٥٩	١٦٥	٧٠٨	٦٩٥	٣١٨٠	٤٨٦٣٨	٢٠١٠		

(١٥) المصدر: مسح شامل للظروف المعيشية، وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية.

٢٩ - أما فيما يتعلق بمتوسط النسبة المئوية للنفقات الاستهلاكية للأسرة المعيشية في ٢٠١١، فإن الغذاء يمثل ٢٣,٦ في المائة، والإسكان ٧,٩ في المائة، والرعاية الطبية ٤,٤ في المائة، والتعليم ٣,٣ في المائة والأشياء الأخرى ٦٠,٨ في المائة. وترت أدنان البيانات الإحصائية المتاحة عن السنوات الخمس الأخيرة<sup>(١٦)</sup>.

#### (الوحدة: نسبة مئوية)

متوسط ٢٠١١	متوسط ٢٠١٠	متوسط ٢٠٠٩	متوسط ٢٠٠٨	متوسط ٢٠٠٧	
١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	النفقات الاستهلاكية
٢٣,٦	٢٣,٢	٢٣,٤	٢٣,٢	٢٢,٩	الغذاء
٧,٩	٧,٥	٧,٣	٧,٢	٧,٤	الإسكان
٤,٤	٤,٢	٤,٣	٤,١	٤,٢	الرعاية الطبية
٣,٣	٣,٣	٣,٦	٣,٥	٣,٥	التعليم
٦٠,٨	٦١,٧	٦١,٥	٦٢,٠	٦٢,٠	نفقات أخرى <sup>(١٧)</sup>

٣٠ - ووصل معدل الفقر النسبي في اليابان إلى ١٦,٠ في المائة في ٢٠٠٩ ومعدل الفقر النسي لالأطفال ١٥,٧ في المائة. وترت أدنان البيانات الإحصائية المتاحة عن السنوات الخمس الأخيرة<sup>(١٨)</sup>.

#### (الوحدة: نسبة مئوية)

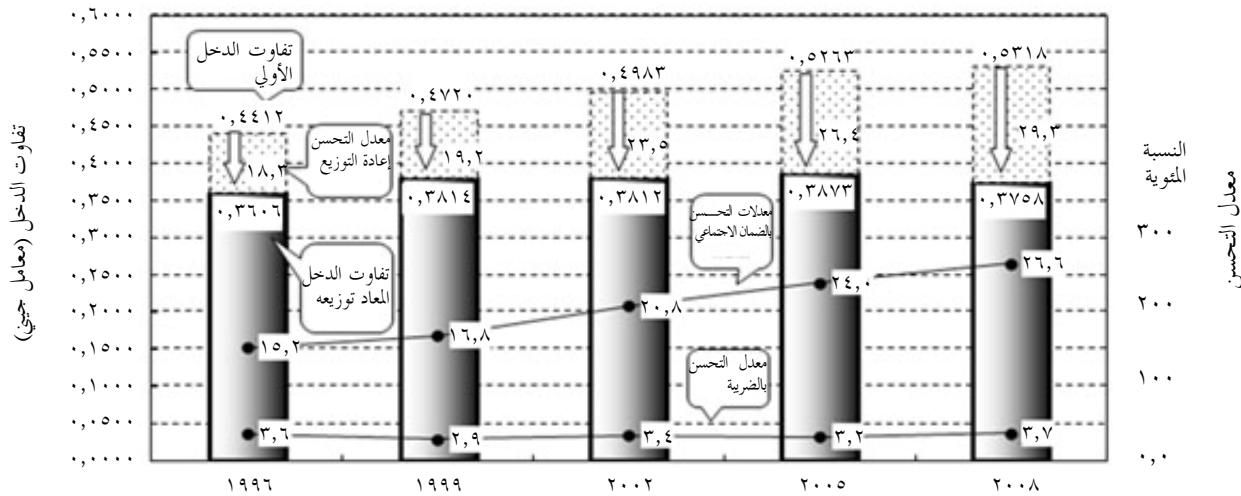
السنة	٢٠٠٩	٢٠٠٦	٢٠٠٣	٢٠٠٠	١٩٩٧
معدل الفقر النسي	١٦,٠	١٥,٧	١٤,٩	١٥,٣	١٤,٦
معدل الفقر للأطفال	١٥,٧	١٤,٢	١٣,٧	١٤,٥	١٣,٤
الأسر المعيشية التي هي في عمر العمل ولديها أطفال	١٤,٦	١٢,٢	١٢,٥	١٣,١	١٢,٢
طفل واحد بالغ	٥٠,٨	٥٤,٣	٥٨,٧	٥٨,٢	٦٣,١
طفلان بالغان أو أكثر	١٢,٧	١٠,٢	١٠,٥	١١,٥	١٠,٨

(١٦) المصدر: الدراسة الاستقصائية لدخل الأسرة ونفقاتها، المكتب الإحصائي، وزارة الداخلية والاتصالات.

(١٧) تشمل "النفقات الأخرى" قيمة "الوقود والإضاءة والمياه"، و"الآثاث والأدوات المنزلية"، و"الملابس والأحذية"، و"النقل والاتصالات"، و"التثقيف والتربية" و"النفقات الاستهلاكية الأخرى".

(١٨) المصدر: الدراسة الاستقصائية الشاملة للظروف المعيشية، وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية. يحسب معدل الفقر على أساس معايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. يشير مصطلح "بالغ" إلى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة أو أكثر، ويشير مصطلح "الأطفال" إلى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٧ سنة أو أقل، ويشير تعريف "الأسر المعيشية التي هي في سن العمل" إلى الأسر المعيشية بما فيها الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة أو أكثر وتقل عن ٦٥ سنة. واستبعد أفراد الأسر المعيشية الذين لا تعرف القيمة المكافحة لدخلوهم التي يمكن إنفاقها.

٣١ - ونتيجة لزيادة شيوخة الأسر المعيشية<sup>(١٩)</sup>، تزيد قيمة معامل جيني للدخل الأولى<sup>(٢٠)</sup> سنة بعد أخرى؛ غير أن قيمة الدخل المعاد توزيعه<sup>(٢١)</sup> ظلت ثابتة عند ٣٨٪، منذ المسح الذي أجري في عام ١٩٩٩.



**ملاحظة:** يشمل الأداء النوعي قبل ١٩٩٩ الرعاية الطبية فقط. أما في ٢٠٠٢ أو بعدها، فيشمل الرعاية الطبية، والرعاية المتعلقة بالتمريض، ورعاية الأطفال.

٤ - الخصائص الاقتصادية

## (أ) الإحصاءات المتعلقة بالتوظيف

- ٣٢ - في عام ٢٠١٠، بلغ متوسط القوة العاملة في اليابان ٦٥,٠٠٠ شخص يمثلون ٥٩,٦ في المائة من مجموع السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر. وبلغ عدد النساء ضمن هذه القوة العاملة ٤٨,٥ في المائة من مجموع السكان من النساء اللائي تبلغ أعمارهن ١٥ سنة أو أكثر، بينما بلغ عدد الرجال في هذه القوة العاملة نحو ٣٨,٠٠٠ رجل، أو ٧١,٦ في المائة من مجموع السكان الذكور الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر.

(١٩) الأسر المعيشية الشائخة هي أسر معيشية تتكون فقط من أفراد تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر، أو أسرة معيشية تتكون من أفراد تبلغ أعمارهم ٦٥ أو أكثر، وأشخاص غير متزوجين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة.

(٢٠) الدخل الأولي هو مجموع دخل الموظفين، والدخل من العمل، والدخل الزراعي، والدخل من تربية الماشية، والدخل من الممتلكات، والدخل من العمل المترتب، والدخول المتوزعة، والاستحقاقات الخاصة (القيمة الإجمالية للبلدات، والمعاش التقاعدي من المؤسسات، ومدفوعات التقاعد، والنقد الحصلة من التأمين على الحياة، وما إلى ذلك).

(٢١) الدخل المعاد توزيعه هو الدخل الأولي مطروحاً منه الضرائب، ومدفوعات الضمان الاجتماعي، غير أنه يضاف إليه الاستحقاقات الاجتماعية.

-٣٣ - وفي عام ٢٠١٠، بلغ متوسط الزيادة السنوية في القوة العاملة (معدل الزيادة في القوة العاملة منسوباً إلى السنة السابقة) -٤،٠ في المائة من العدد الإجمالي، و-١،٠ في المائة للنساء، و-٦،٠ في المائة للرجال.

-٣٤ - وفي عام ٢٠١٠، بلغ متوسط معدل الأشخاص العاملين بين السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر ٥٦,٦ في المائة، منهم ٤٦,٣ في المائة من النساء، و٦٧,٧ في المائة من الرجال.

-٣٥ - وفي عام ٢٠١٠، بلغ متوسط معدل الأشخاص العاطلين عن العمل ١٥,١ في المائة. وعلى أساس نوع الجنس، بلغ معدل البطالة بين النساء ٦,٤ في المائة، بينما بلغ معدل البطالة بين الرجال ٤,٥ في المائة.

-٣٦ - وترتدد أدناه البيانات الإحصائية المتعلقة بالفقرات صفر - صفر أعلاه خلال السنوات الخمس الأخيرة: (٢٢)

#### (الوحدة: ١٠٠٠٠ شخص)

المجموع الرجال والنساء							القوة العاملة	
السنة	العدد الإجمالي	تغير القوة العاملة من سنة إلى أخرى (٢٣)		معدل القوة العاملة من العمل (كتسبة متوسطة) (٢٤)		معدل مشاركة قسوة العمل (كتسبة متوسطة)	معدل العمالة (كتسبة متوسطة)	معدل البطالة (كتسبة متوسطة)
		العام (كتسبة متوسطة)	الآخر (كتسبة متوسطة)	العام (كتسبة متوسطة)	الآخر (كتسبة متوسطة)			
٢٠٠٦	٦٦٥٧	.٦١	.٦٠٤	٥٧٩	٤٩١	٥٧٦٩	٣٩٩	٦٠٤
٢٠٠٧	٦٦٦٩	.٠٢	.٦٠٤	٥٨٦١	٣٩٩	٥٨٦١	٤٩٠	٦٠٤
٢٠٠٨	٦٦٥٠	.٠٣-	.٦٠٢	٥٧٩٨	٤٩٠	٥٧٩٨	٥٩١	٦٠٢
٢٠٠٩	٦٦١٧	.٠٥-	.٥٩٩	٥٦٦٩	٥٩١	٥٦٦٩	٥٩١	٥٩٩
٢٠١٠	٦٥٩٠	.٠٤-	.٥٩٦	٥٦٦٦	٥٩١	٥٦٦٦	٥٩١	٥٩٦

الرجال							القوة العاملة	
السنة	العدد الإجمالي	تغير القوة العاملة من سنة إلى أخرى		معدل القوة العاملة من العمل (كتسبة متوسطة)		معدل مشاركة قسوة العمل (كتسبة متوسطة)	معدل العمالة (كتسبة متوسطة)	معدل البطالة (كتسبة متوسطة)
		العام	الآخر	العام	الآخر			
٢٠٠٦	٣٨٩٨	.٠١-	.٧٣,٢	٧٠,٠	٤,٣	٧٠,٠	٧٣,٢	٧٣,٢
٢٠٠٧	٣٩٠٦	.٠٢	.٧٣,١	٧٠,٣	٣,٩	٧٠,٣	٧٣,١	٧٣,١
٢٠٠٨	٣٨٨٨	.٠٥-	.٧٢,٨	٦٩,٨	٤,١	٦٩,٨	٧٢,٨	٧٢,٨
٢٠٠٩	٣٨٤٧	.١,١-	.٧٢,٠	٦٨,٢	٥,٣	٦٨,٢	٧٢,٠	٧٢,٠
٢٠١٠	٣٨٢٢	.٠٦-	.٧١,٦	٦٧,٧	٥,٤	٦٧,٧	٧١,٦	٧١,٦

(٢٢) المصدر: متوسط النتائج السنوية للدراسة الاستقصائية لقوى العمل، المكتب الإحصائي، وزارة الداخلية والاتصالات.

(٢٣) معدل التغير في قوة العمل من سنة إلى أخرى = التغير في قوة العمل من سنة إلى أخرى مقسوماً على قوة العمل الإجمالية.

(٢٤) معدل البطالة = عدد الأشخاص العاطلين عن العمل مقسوماً على قوة العمل.

السنة	العدد الإجمالي	من سنة إلى أخرى	القوة العاملة		
			معدل البطالة (%)	معدل مشاركة قوة العمل (%)	معدل العمالة (%)
٢٠٠٦	٢٧٥٩	٠,٣	٤٨,٥	٤٦,٦	٣,٩
٢٠٠٧	٢٧٦٣	٠,١	٤٨,٥	٤٦,٦	٣,٧
٢٠٠٨	٢٧٦٢	٠,٠	٤٨,٤	٤٦,٥	٣,٨
٢٠٠٩	٢٧٧١	٠,٣	٤٨,٥	٤٦,٢	٤,٨
٢٠١٠	٢٧٦٨	٠,١-	٤٨,٥	٤٦,٣	٤,٦

-٣٧ - وفي ٢٠١٠، بلغت المعدلات السنوية لمتوسطات العاملين المشاركين في الصناعات الأولية والثانوية والثالثية من مجموع الأشخاص العاملين ٤,٠ في المائة، و٢٤,٨ في المائة، و٧٠,٢ في المائة على التوالي. وعند النظر إلى هذه النسب بحسب نوع الجنس، نجد أن النسب المئوية للتوزيع للموظفين الرجال في الصناعات الأولية والثانوية والثالثية بلغت ٤,١ في المائة و٣٢,٣ في المائة، و٦٢,٧ في المائة، بينما بلغت هذه النسب للنساء ٣,٩ في المائة و٥,٥ في المائة و٨٠,٦ في المائة، على التوالي.

-٣٨ - وتعد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن السنوات الخمس الأخيرة<sup>(٢٥)</sup>:

#### (الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	النسبة المئوية للأشخاص الملتحقين بعمل									
	الرجال					المجموع				
	الصناعات الثالثية	الصناعات الثانوية	الصناعات الأولية	الصناعات الثالثية	الصناعات الثانوية	الصناعات الأولية	الصناعات الثالثية <sup>(٢٨)</sup>	الصناعات الثانوية <sup>(٢٧)</sup>	الصناعات الأولية <sup>(٢٦)</sup>	الصناعات الثالثية <sup>(٢٩)</sup>
٢٠٠٦	٢٧٦٠	٤٩٣	١٧٦٢	٤٦٣	٦٠٦٧	٣٤٠٠	٤٦٢	٦٧٦٧	٢٧٩٠	٤٩٣
٢٠٠٧	٢٦٥٨	٤٥٣	١٦٦٨	٤٥٣	٦٠٥٦	٣٣٩	٤٥٢	٦٧٦٨	٢٦٥٨	٤٩٢
٢٠٠٨	٢٦٥٤	٤٥٢	١٦٦٢	٤٥٢	٦١٩٠	٣٣٦	٤٥٢	٦٨٥٣	٢٦٥٤	٤٩٢
٢٠٠٩	٢٥٦٤	٤٥٠	١٥٦٠	٤٥١	٦٢٦٠	٣٢٦٨	٤٥٣	٦٩٥٥	٢٥٦٤	٤٩٢
٢٠١٠	٢٤٦٨	٤٥٠	١٤٥٥	٣٩	٦٢٦٧	٣٢٦٣	٤٥١	٧٠٦٢	٢٤٦٨	٤٩٠

-٣٩ - وفي عام ٢٠١٠، بلغ متوسط معدل الانضمام إلى النقابات العمالية (النسبة المئوية لأعضاء النقابات بين جميع الموظفين) ١٨,٥ في المائة.

(٢٥) المصدر: متوسط النتائج السنوية للدراسة الاستقصائية لقوة العمل، المكتب الإحصائي، وزارة الداخلية والاتصالات.

(٢٦) الصناعات الأولية: الزراعة، والحراجة، وصيد الأسماك.

(٢٧) الصناعات الثانوية: التعدين، والمحاجر، وحفر الرمال والخصى، والبناء والصناعات التحويلية.

(٢٨) الصناعات الثالثية: الإمداد بالكهرباء، والغاز، والحرارة، والمياه من خلال المرافق العامة (باستثناء المرافق العامة المصنفة كفُنَاتٍ أخرى).

## (ب) المؤشرات الاقتصادية

- ارتفع نصيب الفرد في الدخل القومي للبيان خلال السنة الميلادية ٢٠١٠ بنسبة ٢,٣ في المائة عن السنة السابقة إلى ٣١٠٦٠٠٠ ين (٢٧١٥ ين ٢٠١٠ دولاً من دولارات الولايات المتحدة).
- وارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبيان للسنة الميلادية ٢٠١٠ بنسبة ٢,٣ في المائة عن السنة السابقة إلى ٧٧٣,٢ ٤٨١ بليون ين (٥٠٣,٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة).
- وارتفع الدخل القومي الإجمالي للبيان للسنة الميلادية ٢٠١٠ بنسبة ٢,١ في المائة عن السنة السابقة إلى ٤٩٤,٠٣٠,٢ بليون ين (٦٤٣,٢ بلايين دولار أمريكي).
- وترتُد أدناه البيانات الإحصائية المتعلقة بالفقرات صفر - صفر أعلاه عن السنوات الخمس السابقة<sup>(٢٩)</sup>.

• نصيب الفرد في الدخل القومي (الوحدة: ألف ين)				
السنة التقويمية	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
٢٧١٥	٢٦٥٤	٢٨٦٦	٢٩٨٦	٢٩٣٦
• الناتج المحلي الإجمالي <الاسمي> (الوحدة: بليون ين)				
السنة التقويمية	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
٤٨١٧٧٣,٢	٤٧١١٣٨,٧	٥٠١٢٠٩٦,٣	٥١٢٩٧٥,٢	٥٠٦٦٨٧,٠
• الناتج المحلي الإجمالي <الاسمي> (الوحدة: بليون ين)				
السنة التقويمية	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
٤٩٤٠٣٠,٢	٤٨٣٧٦٧,٦	٥١٧٧٢٠,٣	٥٣٠١٧٢٥,٨	٥٢١٠٨٦٩,٢

- وانخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في ٢٠١١ بنسبة ٠,٣ في المائة على أساس التغير من سنة إلى أخرى.

- وترتُد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة المتعلقة بالسنوات الخمس السابقة<sup>(٣٠)</sup>:

السنة	الرقم القياسي	التغير من سنة إلى أخرى (كتسبة مئوية)
٢٠٠٧	١٠٠٦٧	٠٠
٢٠٠٨	١٠٢٦١	١٦٤
٢٠٠٩	١٠٠٦٧	-١٦٤
٢٠١٠	١٠٠٦٠	-٠٠٧
٢٠١١	٩٩٦٧	-٠٠٣

(٢٩) المصدر: التقرير السنوي للحساب القومي لسنة ٢٠١٠، معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، مكتب مجلس الوزراء.

(٣٠) المصدر: أشار الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (الذي اتخذت سنة ٢٠١٠ أساساً له)، إلى أن الأرقام المتعلقة "بالمعدل من سنة إلى أخرى" للسنوات من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ تتحسب على أساس القيم المنشورة التي اتخذت سنة ٢٠٠٥ أساساً لها)، المكتب الإحصائي، وزارة الداخلية والاتصالات.

٤٦ - وفي ٢٠١٠، بلغ العجز الحكومي العام (الأوراق المالية بخلاف الأسهـم) ٤٨ ١٢٦,٣ بليون يـن.

٤٧ - وترتـد أدناه البيانات الإحصائية المتاحة عن السنوات الخمس الأخيرة<sup>(٣١)</sup>.

(الوحدة: بليـون يـن)						
السنة المالية ٢٠١٠	السنة المالية ٢٠٠٩	السنة المالية ٢٠٠٨	السنة المالية ٢٠٠٧	السنة المالية ٢٠٠٦	التغير في الديون	الديون المتبقـية
٤٨ ١٢٦,٣	٤٧ ٥٥٤,٥	٥ ٤٢٨,٦٣	١٨ ٣٦٥,٤	٨ ٠٠٣٦٩		
٨٢١ ٧٦٨,٢	٧٧١ ٥٥٧,٥	٧٢٥ ٥٦٢٦٨	٧١٩ ٨٧١٦٤	٦٩١ ٨٣٥,٨		

٤٨ - وفي عام ٢٠٠٩، بلـغـتـ قـيمـةـ استـحقـاقـاتـ الضـمانـ الـاجـتمـاعـيـ (٣٢) ٩٩ ٨٥٠,٧ بـليـونـ يـنـ،ـ تمـثلـ ٥٠,٦ـ فـيـ المـائـةـ مـنـ النـفـقـاتـ إـلـىـ إـجـمـاليـ وـ٢١,١ـ فـيـ المـائـةـ مـنـ النـاتـجـ الـخـالـيـ إـجـمـاليـ.

٤٩ - وترتـدـ أدـنـاهـ الـبـيـانـاتـ إـلـىـ إـحـصـائـيـةـ المـتـاحـةـ عـنـ السـنـوـاتـ الخـمـسـ الـأـخـيرـةـ:

السنة	استحقاقات الضمان الاجتماعي (بالـليـونـ يـنـ) (كتـسـيـةـ مـعـوـيـةـ)	النـسـبـةـ إـلـىـ مـجـمـوعـ النـفـقـاتـ الـحـكـومـيـةـ (كتـسـيـةـ مـعـوـيـةـ)	النـسـبـةـ إـلـىـ النـاتـجـ الـخـالـيـ إـجـمـاليـ
١٧٦٤	٤٧٦٨	٨٧ ٧٨٢٦٧	٢٠٠٥
١٧٦٥	٤٨٦٩	٨٩ ١٠٩٦٨	٢٠٠٦
١٧٦٨	٤٩٦	٩١ ٤٣٠,٥	٢٠٠٧
١٩٦٢	٤٩٩	٩٤ ٠٨٤٦٨	٢٠٠٨
٢١٦١	٥٠٦	٩٩ ٨٥٠,٧	٢٠٠٩

٥٠ - وترتـدـ أدـنـاهـ الـبـيـانـاتـ إـلـىـ إـحـصـائـيـةـ المـتـاحـةـ بـالـنـفـقـاتـ الـمـتـصـلـةـ بـالـضـمانـ الـاجـتمـاعـيـ المـتـاحـةـ (٣٣) عـنـ السـنـوـاتـ الخـمـسـ الـأـخـيرـةـ.

السنة	النـفـقـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـضـمانـ الاـجـتمـاعـيـ (بالـليـونـ يـنـ) (كتـسـيـةـ مـعـوـيـةـ)	النـسـبـةـ إـلـىـ نـفـقـاتـ الـحـسـابـ الـعـامـ (كتـسـيـةـ مـعـوـيـةـ)	النـسـبـةـ إـلـىـ النـاتـجـ الـخـالـيـ إـجـمـاليـ
٤٦	٢٦٦	٢٢ ٥٦١,٧٤	٢٠٠٨
٦١	٢٨٥٤	٢٨ ٧١٦,١٥	٢٠٠٩
٥٩	٢٩٦	٢٨ ٢٤٨,٩٢	٢٠١٠
٦٢	٢٧٥	٢٩ ٢٨٩,٧٩	٢٠١١
٥٥	٢٩٢	٢٦ ٣٩٠,١٣	٢٠١٢

(٣١) المصدر: التقرير السنوي للحساب القومي لسنة ٢٠١٠، معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، مكتب مجلس الوزراء.

(٣٢) قدرت هذه الاستحقاقات باستخدام الناتج الفعلي الذي وقعت في إطار نظم الضمان الاجتماعي المحلية وفقاً لمعايير الضمان الاجتماعي التي حددهما منظمة العمل الدولية لغرض إجراء مقارنة دولية.

(٣٣) يشير هذا إلى أنه من نفقات الحساب العام للحكومة، فإن الجزء المتعلق بالضمان الاجتماعي، والذي يكافئ تقريراًالجزء الذي تتحمـلهـ الخـزانـةـ الـوطـنـيةـ مـنـ مـبـلـغـ اـسـتـحـقـاقـاتـ الضـمانـ الـاجـتمـاعـيـ المشارـ إـلـيـهـ فيـ الحـاشـيـةـ رقمـ ٣٢ـ.

-٥١ وفي السنة المالية ٢٠١١، بلغت ميزانية اليابان للمساعدة الإنمائية الرسمية (باستثناء الميزانية التكميلية) ٥٧٢,٧ بليون ين<sup>(٣٤)</sup>. وبلغت النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي المنفقة على المساعدة الإنمائية الرسمية ١٨,٠ في المائة (بيانات مسبقة عن عام ٢٠١١).

## باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة

### ١- النظام السياسي

-٥٢ يقوم النظام السياسي في اليابان على ما يسمى مبدأ استقلال الأفرع الثلاثة للحكومة - التشريعي (المجلس التشريعي)، والتنفيذ (مجلس الوزراء)، والقضائي (المحاكم)، وهو نظام ديمقراطي برلماني.

-٥٣ يعلن الدستور الياباني أن السلطة السيادية للشعب وأن المجلس التشريعي هو الجهاز الوحيد المخول بسن القوانين في الدولة (المادة ٤١)، وأن السلطة التنفيذية مخولة مجلس الوزراء (المادة ٦٥)، وأن السلطة القضائية مخولة للمحاكم (الفقرة ١ من المادة ٧٦). ويتبع اليابان نظاماً يقوم على مجلس الوزراء والبرلمان فيما يخص العلاقة بين المجلس التشريعي ومجلس الوزراء.

-٥٤ وتخول الكيانات العامة المحلية سلطات مستقلة عن المنظمات المركزية، وبخاصة فيما يتعلق بسلطة الإدارة، التي تقوم على مبدأ الاستقلال الذاتي للكيانات والسكان (المواد ٩٥-٩٢).

-٥٥ ويتضمن الدستور الياباني الأحكام المتعلقة بالجهاز التشريعي في الفصل ٤ (المواد ٤١-٦٤)، ومجلس الوزراء في الفصل ٥ (المواد ٦٥-٧٥) والقضاء في الفصل ٦ (المواد ٧٦-٨٢).

### ٢- السلطة التشريعية

#### (أ) لجنة عامة

-٥٦ يتكون المجلس التشريعي للإمبراطورية اليابانية من مجلس النواب ومجلس المستشارين (المادة ٤٢)، ويتألف المجلسان كلاهما من أعضاء منتخبين، هم ممثلو الشعب (الفقرة ١ من المادة ٤٣).

-٥٧ وينبع حق التصويت بالتساوي لجميع الرجال والنساء الذين يحملون الجنسية اليابانية من تبلغ أعمارهم ٢٠ سنة أو أكثر. وفيما يتعلق بأهلية الترشح لمجلس النواب، بينما يحق لأي شخص، رجلاً كان أو امرأة بلغ من العمر ٢٥ سنة أو أكثر، الترشح في انتخابات مجلس النواب، يمكن لأي ياباني بلغ من العمر ٣٠ سنة أو أكثر الترشح في انتخابات مجلس المستشارين.

(٣٤) تنص المادة ١١ من قانون المالية العامة على أن السنة المالية للإمبراطورية اليابانية تبدأ في ١ نيسان/أبريل من كل سنة وتنتهي في ٣١ آذار/مارس من السنة التالية.

-٥٨ وموجب الدستور الياباني، تبلغ مدة العضوية بمجلس النواب ٤ سنوات (غير أن المدة تنتهي قبل انتهاء الفترة الكاملة في حالة حل مجلس النواب) بينما تبلغ مدة العضوية في مجلس المستشارين ست سنوات (وتحري انتخابات لنصف الأعضاء كل ثلاث سنوات) (المادتان ٤٥ و٤٦).

-٥٩ ويضم مجلس المستشارين ٤٨٠ عضواً، ينتحب ٣٠٠ منهم. موجب نظام مثل واحد للدائرة، بينما ينتحب ١٨٠ عضواً. موجب نظام تمثيل تناصي يقسم فيه البلد إلى ١١ منطقة. ويضم مجلس المستشارين ٢٤٢ عضواً بينهم ٩٦ يتم انتخابهم من حلال التمثيل التناصي، و١٤٦ عضواً يتم انتخابهم ممثلين من الدوائر الانتخابية (أو المقاطعات) البالغ عددها ٤٧ مقاطعة.

#### (ب) الأحزاب السياسية

-٦٠ تتطلع الأحزاب السياسية بأدوار مهمة في المحافظة على الفصل بين السلطات. وفي حين أنه لا يوجد نص مباشر، يتضمن الدستور الياباني نصوصاً تفسح المجال أمام وجود أحزاب سياسية تكفل حرية الاجتماع (المادة ٢١) أو تأخذ بالنظام البرلماني للحكومة (الفقرة ٣ من المادة ٦٦، والمواد ٦٧ إلى ٦٩). ووفقاً للمادة ٣ من قانون مراقبة الأموال السياسية، تعرف المنظمة السياسية بأنها ١) منظمة تمثل أغراضها أساساً في تشجيع أو دعم، أو معارضة مبدأ سياسي أو سياسة، أو ٢) منظمة تمثل أغراضها الأساسية في تزكية، أو دعم، أو معارضه مرشح لمنصب عام يشغل بالانتخاب، وما إلى ذلك. ومن بين هذه المنظمات، يعرف بأنه "حزب سياسي" ، ١) أي منظمة سياسية لها ٥ أعضاء أو أكثر في مجلس النواب أو مجلس المستشارين أو ٢) أي منظمة سياسية حصلت على ٢ في المائة أو أكثر من إجمالي الأصوات الفعلية التي أدلّ بها في آخر انتخابات لأعضاء مجلس النواب أو مجلس المستشارين.

-٦١ وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أعلنت الجريدة الرسمية أن هناك ١٢ حزباً سياسياً، هي، حزب كيمبيتو الجديد، وحزب الشعب الجديد، والحزب الديمقراطي الاشتراكي، والحزب الياباني للأحرار الديمقراطيين، وحزب النهضة الجديد، وحزب كيزونو، وحزب دايشي الجديد، وحزب نيون الجديد، وحزب "سن رايز" الياباني، والحزب الشيوعي الياباني، والحزب الديمقراطي الياباني، وحزب "بور باري" [Your Party].

#### (ج) الإحصاءات

-٦٢ في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بلغ عدد الأشخاص المسجلين على قوائم التصويت ٤٠٥ ٣٦٣ ١٠٤ شخصاً، منهم ٤٣٧ ١٠٧ رجال و٩٢٦ ٥٣ امرأة لهم حق التصويت. وبلغت النسبة المئوية لمن لهم حق التصويت المسجلين إلى جموع السكان ٨١,٥ في المائة<sup>(٣٥)</sup>.

(٣٥) تستند هذه الأرقام إلى عدد من لهم حق التصويت المسجلين في سجل الانتخابات في الداخل وفي أعلى البحار (الذي أعدته وزارة الداخلية والاتصالات) ونتائج التعداد.

٢٠٠٧-٩-٢	٢٠٠٨-٩-٢	٢٠٠٩-٩-٢	٢٠١٠-٩-٢	٢٠١١-٩-٢	
١٠٣٩٥٦٣٤٧	١٠٤٠٩٣٥٨٣	١٠٤٢٨٧٤٤٤	١٠٤٣٨٠٥١٤	١٠٤٣٦٣٤٥٥	عدد من لهم حق التصويت المسجلون
٥٠٣٠٣٤٦٢	٥٠٣٤٨٧٢٩	٥٠٤٣١٨٦٢	٥٠٤٦١٢٨٨	٥٠٤٣٧١٠٧	رجال
٥٣٦٥٢٨٨٥	٥٣٧٤٤٨٥٤	٥٣٨٥٥٥٨٢	٥٣٩١٩٢٢٦	٥٣٩٢٦٢٩٨	نساء
١٢٧٧٦٧٩٩٤	١٢٧٧٦٧٩٩٤	١٢٨٠٥٧٣٥٢	١٢٨٠٥٧٣٥٢	١٢٨٠٥٧٣٥٢	عدد السكان الذين تم حصرهم عن طريق التعداد <sup>(٣٦)</sup>
٨١٥٤	٨١٥٥	٨١٦٦	٨١٥٥	٨١٥٥	عدد من لهم حق التصويت المسجلون/ عدد السكان الذين تم حصرهم عن طريق التعداد

- ٦٣ - ولا توجد بيانات رسمية تتعلق بمعدل تغلغل التلفاز والصحف اليومية والمذيع. وترتداً أدناه، كمراجع، الاتجاهات المتعلقة باستخدام الإنترنت.

آخر ٢٠٠٦ آخر ٢٠٠٧ آخر ٢٠٠٨ آخر ٢٠٠٩ آخر ٢٠١٠ آخر	٩٤٦٢	٩٤٠٨	٩٠٩١	٨٨١١	٨٧٥٤	عدد مستخدمي الإنترنت (لكل ١٠٠٠ شخص)
٧٨,٢	٧٨,٠	٧٥,٣	٧٣,٠	٧٢,٦	٧٢,٦	معدل التغلغل (كتسبة مئوية)

- ٦٤ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كانت الجماعات السياسية ممثلة بعدد المقاعد التالي:

اسم الجماعة السياسية	عدد المقاعد في مجلس النواب			
	الجمع	نماء	الجنس	رجال
الحزب الديمقراطي الياباني - نادي مستقل	٢٩٢	٣٧	٢٥٥	٢٠
الحزب الديمقراطي الياباني - شينريوكوفو - كاي	٨٦	١٦	٧٠	٨٦
حزب الأحرار الديمقراطيين - حزب سن رايز الياباني - حزب مستقل	١٢٠	٨	١١٢	١٦
نيو كوميتو "بور بارتي" [Your Party]	٢١	٣	١٨	١٩
الحزب الشيوعي الياباني	٥	صفر	٥	١١
الحزب الديمقراطي الاشتراكي - اتحاد ديمقراطي	٦	١	٨	٦
حزب سن رايز الياباني	٢	صفر	٢	٢
حزب الشعب الجديد - حزب نيبون الجديد	٥	صفر	٥	٤
حزب كيزونا المستقلون (شاغر)	٩	١	٨	٤
المجموع	٤٢٧	٤٨٠	٥٢	٤٤

(٣٦) تستند أرقام الإحصاءات لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ إلى تعداد ٢٠١٠ كما تستند أرقام الإحصاءات للأعوام من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ إلى تعداد ٢٠٠٥.

-٦٥- ويرد أدناه عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب من الأحزاب السياسية في الانتخابات:

انتخابات أعضاء مجلس المستشارين، ٢٠١٠				عدد أعضاء مجلس النواب، ٢٠٠٩				
الجنس	الرجال	النساء	المجموع	الجنس	الرجال	النساء	المجموع	
الحزب الديمقراطي الياباني	٣٨	٦	٤٤	٢٦٨	٤٠	٣٠٨	٢٠٠٩	
حزب الأحرار الديمقراطيين	٤٣	٨	٥١	١١١	٨	١١٩		
نيو كوميتو	٨	١	٩	١٨	٣	٢١		
"يور بارتي" [Your Party]	١٠	صفر	١٠	٥	صفر	٥		
الحزب الشيوعي الياباني	٢	١	٣	٨	١	٩		
الحزب الديمقراطي الاجتماعي	١	١	٢	٥	٢	٧		
حزب الشمس المشرقة الياباني	١	صفر	١	صفر	٣	٣		
حزب الشعب الجديد	١	صفر	١	صفر	صفر	صفر		
حزب النهضة الجديد	١	صفر	١	صفر	١	١		
حزب نيون الجديـد	١	صفر	١	صفر	١	١		
أحزاب أخرى	٦	صفر	٦	صفر	٦	٦		
المستقلون	(شاغر)				المجموع			
	٤٨٠	٥٤	٤٢٦	١٢١	١٧	١٠٤		

- ٦٦ - وعملاً بخطة الأساسية الثالثة للمساواة بين الجنسين، تشجع الحكومة اليابانية عدداً من الإجراءات الإيجابية الفعالة الموجهة نحو مجالات ومواضيع تقوم بإدخال إجراءات إيجابية بطريقى "الهدف والإطار الزمني" عن طريق تحديد أهداف وأطر زمنية رقمية واضحة في كل مجال من مجالات الأولوية.

- وفيما يتعلّق بمشاركة المرأة في عمليات صنع السياسات، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بلغ عدد النساء الأعضاء في المجلس التشريعي ونسبتهن المئوية إلى مجموع أعضاء المجلس التشريعي البالغ ٧٢١ عضواً، ٩٧ عضوة (١٣,٥ في المائة). فهن يشغلن ٥٢ مقعداً في مجلس النواب من مجموع مقاعد المجلس البالغ ٤٧٩ مقعداً (١٠,٩ في المائة)، و٤٥ مقعداً في مجلس المستشارين من مجموع مقاعده البالغ ٢٤٢ مقعداً (١٨,٦) في المائة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كان النساء يشغلن مناصب مهمة في المجلس التشريعي، تشمل رئاسة اللجان الدائمة، واللجان الخاصة في مجلس النواب.

- ٦٨ - وأعلنت الحكومة في الخطة الأساسية الثالثة للمساواة بين الجنسين، توسيع نطاق مشاركة المرأة في الميادين السياسية وهي مسألة لم تعالج حتى الآن، وحددت لأول مرة، النسبة المستهدفة بحلول العام ٢٠٢٠ للنساء اللائي يرشحن لكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين عند ٣٠ في المائة. وعلى أساس هذه الخطة طلب وزير الدولة (لشؤون المساواة

بين الجنسين) من كل حزب سياسي وكل اتحاد لرؤساء الجمعيات المحلية التعاون في إدخال إجراءات إيجابية من قبيل زيادة النسبة المئوية للنساء في قيادة الأحزاب السياسية أو في العدد الإجمالي لمن يرشحن لخوض الانتخابات الوطنية أو المحلية، ووضع نظام تشجيع تحقيق التوازن بين العمل والحياة للنساء اللائي يعملن بالسياسة، وتكوين شبكة من النساء العاملات في مجال التشريع في الجمعيات المحلية، وما إلى ذلك.

٦٩ - وفيما يتعلق بتشجيع مشاركة المرأة في المجالس واللجان الاستشارية الوطنية، قررت رئاسة تشجيع المساواة بين الجنسين في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أن تدعو الحكومة للعمل على تحقيق وضع لا تقل فيه النسبة المئوية للأعضاء من الرجال أو النساء بحلول العام ٢٠٢٠ عن ٤٠ في المائة من مجموع الأعضاء وأن يكون الهدف العاجل هو تحقيق وصول النسبة المئوية للمرأة إلى ٣٣,٣ في المائة بحلول نهاية السنة المالية ٢٠١٠. وفي آخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ارتفعت هذه النسبة المئوية إلى ٣٣,٨ في المائة. وفي الوقت الراهن تعمل كل وزارة على الاقتراب من الهدف المنشود بحلول ٢٠٢٠ باستخدام قاعدة بيانات للموارد البشرية من النساء.

٧٠ - وترت أدنى النسب المئوية للنساء في المجلس التشريعي المتاحة لفترة السنوات الخمس الأخيرة:

	٢٠١١-٤	٢٠١٠-٥	٢٠٠٩-٥	٢٠٠٨-٤	٢٠٠٧-٤	النساء الأعضاء في مجلس النواب (عدد الأشخاص)
	٥٢	٥٤	٤٤	٤٥	٤٥	١٠,٩
النسبة المئوية للنساء الأعضاء في مجلس النواب (بعد استبعاد الشواغر) (كنتسبة مئوية)	١١,٣	٩,٢	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٤٤
النساء الأعضاء في مجلس المستشارين (عدد الأشخاص)	٤٢	٤٤	٤٤	٤٤	٣٤	١٨,٢
مجموع أعضاء مجلس المستشارين (بعد استبعاد الشواغر) (كنتسبة مئوية)	١٧,٤	١٨,٢	١٨,٢	١٨,٢	١٤,٣	٥٧,٩٢

٧١ - متوسط معدل مشاركة من لهم حق التصويت في الانتخابات الوطنية أو المحلية لكل مقاطعة. وقد بلغت نسبة إقبال من لهم حق التصويت على الإدلاء بأصواتهم في آخر انتخابات وطنية (انتخابات مجلس المستشارين التي أجريت في ٢٠١٠ لانتخاب الأعضاء في إطار نظام التمثيل النسي) ٥٧,٩٢ في المائة. وترت في الجدول أدناه نتائج إدلاء من لهم حق التصويت بأصواتهم في آخر انتخابات حاكم المقاطعة:

## (الوحدة: نسبة مئوية)

الانتخابات المحلية		الانتخابات الوطنية	
الدوائر (التمثيل النسبي) المقاطعة (الأخيرة)	انتخابات مجلس المستشارين ٢٠١٠ (الدوائر الانتخابية)	انتخابات حاكم ٢٠١٠	انتخابات مجلس المستشارين ٢٠١٠
هوكيادو	٦١,٨٨	٦١٦,٨٩	٥٩,٤٦
أوموري	٥٤,٥٥	٥٤,٥٥	٤١٠,٥٢
إيواتي	٦٠,٣٥	٦٠٠,٣٦	٥٩,٩٢
مياغي	٥٣,٣٤	٥٣,٣٤	٤٦,٥٧
أكينا	٦٥,٠٥	٦٥,٠٥	٦٧,٣٩
ياماغانا	٦٣,٩٦	٦٣,٩٧	٦٥,٥١
فووكوشيمما	٦١,٦٢	٦١,٦٣	٤٢,٤٢
إيباراكى	٥٥,١١	٥٥,١١	٦٧,٩٧
توشينجي	٥٦,٦٠	٥٦,٥٩	٣٢,٢٨
غونما	٥٨,٥٥	٥٨,٥٥	٣٦,٦٢
سايتاما	٥٥,٨٢	٥٥,٨٣	٢٤,٨٩
شيبا	٥٤,٨٤	٥٤,٨٥	٤٥,٥٦
طوكيمورا	٥٨,٦٩	٥٨,٧٠	٥٧,٨٠
كاناغawa	٥٥,٥٦	٥٥,٥٦	٤٥,٢٤
نييغاتا	٦٠,٩٩	٦٠,٩٩	٤٦,٤٩
توباما	٦٤,٨٥	٦٤,٨٦	٤١,٤٤
إيشيكاوا	٥٩,٨٥	٥٩,٨٦	٤٨,١٣
فووكوي	٦٥,٢٥	٦٥,٢٦	٥٨,٠٥
ياماناشي	٦٤٠,٠٤	٦٤٠,٠٤	٤٢,٢٩
ناغانو	٦٤٠,٧٢	٦٤٠,٧٢	٥٢,٧٠
غيفو	٥٩,٧٥	٥٩,٧٥	٣٨,٤٤
شيزوكانا	٥٧,٣٧	٥٧,٣٧	٦١,٠٦
آيشي	٥٧,٤٦	٥٧,٤٦	٥٢,٥٢
مي	٦٠,٨٥	٦٠,٨٥	٥٥,٦٩
شيبغا	٦٠,٨١	٦٠,٨٢	٦١,٥٦
كيوتورو	٥٣,٧١	٥٣,٧١	٤١,٠٩
أوساكا	٥٦,٣٤	٥٦,٣٥	٥٢,٨٨
هيونغو	٥٤,٤١	٥٤,٤١	٣٦,٠٢
نارا	٥٩,١١	٥٩,١١	٥٢,٢١
واكياما	٥٩,٣٧	٥٩,٣٨	٤٣,٣٧
توبوري	٦٥,٧٦	٦٥,٧٧	٥٩,١١
شيمان	٧١,٦٩	٧١,٧٠	٥٢,٧٠
واكياما	٥٦,٩٧	٥٦,٩٧	٤٣,٧٨

الانتخابات المحلية		الانتخابات الوطنية	
الدوائر	(التمثيل النسبي) (الدائرات الانتخابية)	انتخابات مجلس المستشارين ٢٠١٠	انتخابات مجلس المستشارين ٢٠١٠
هيروشيمَا	٣٣,٧١	٥٣,٥١	٥٣,٥١
ياماغوشي	٣٧,٢١	٦١,٩١	٦١,٩٠
توكوشيمَا	٥٠,٥٥	٥٨,٢٤	٥٨,٢٤
كاغاوا	٣٦,٩٢	٥٧,٧١	٥٧,٧١
إهيمي	٤٩,١٧	٥٧,٥٦	٥٧,٥٥
كوشي	لم يجر أي تصويت	٥٨,٤٩	٥٨,٤٩
فووكَا	٤١,٥٢	٥٦,٠٧	٥٦,٠٧
ساغَا	٥٩,٤١	٦٣,٠٥	٦٣,٠٥
ناغازاكِي	٦٠,٠٨	٦١,٣٠	٦١,٢٩
كوماموتو	٤٩,٣٦	٦١,٩١	٦١,٩١
أوبِيتَا	٥٦,٤٤	٦٢,٩٦	٦٢,٩٦
ميمازاكِي	٤٠,٨٢	٥٦,٧٧	٥٦,٧٧
كاغوشيمَا	٣٨,٩٩	٥٨,٣٦	٥٨,٣٦
أوكيناوا	٦٠,٨٨	٥٢,٤٤	٥٢,٤١
الجموع	-	٥٧,٩٢	٥٧,٩٢

### ٣- السلطة التنفيذية

٧٢- يتَّألف مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء والوزراء الآخرين في الدولة (الفقرة ١ من المادة ٦٦ من الدستور الياباني).

٧٣- وفي الوقت الراهن، وتحت إدارة مجلس الوزراء، تتألف السلطة التنفيذية في اليابان من مكتب واحد و ١٣ وزارة و وكالة (مكتب مجلس الوزراء؛ واللجنة الوطنية للسلامة العامة (الوكالة الوطنية للشرطة)؛ وكالة التعمير؛ وزارة الداخلية والاتصالات؛ وزارة العدل؛ وزارة الخارجية؛ وزارة المالية؛ وزارة التعليم، والثقافة، والألعاب الرياضية، والعلم والتكنولوجيا؛ وزارة الصحة، والعمل، والرعاية الاجتماعية؛ وزارة الزراعة والغابات، ومصايد الأسماك؛ وزارة الاقتصاد، والتجارة والصناعة؛ وزارة الأراضي، والبنية التحتية، والنقل، والسياحة؛ وزارة البيئة؛ ووزارة الدفاع).

٧٤- وهناك أيضاً السلطة الوطنية للأفراد، ولجنة التجارة العادلة، ولجنة تنسيق التزاعات البيئية، ولجنة فحص الأمان العام، واللجنة المركزية لعلاقات العمل، ومؤسسات إدارية أخرى.

٧٥- وتأخذ اليابان بنظام الأفراد العاملين في الخدمة العامة الذي يضطلع الموظفون العموميون بمحاسبة المسؤولية عن الشؤون الإدارية للأمة والحكومات المحلية.

#### ٤ - السلطة القضائية

##### (أ) لجنة عامة

- ٧٦ وفقاً للدستور الياباني، تخول السلطة القضائية بكمالها للمحاكم (الفقرة ١ من المادة ٧٦). وجميع القضاة مستقلون في الاحتكام إلى ضمائرهم ويلتزمون فقط بالدستور والقوانين (الفقرة ٣ من المادة ٧٦). ولا يعزل القضاة إلا عن طريق العزل العام وذلك ما لم يعلن أنهم غير مؤهلين عقلياً أو بدنياً لأداء واجباتهم الرسمية ولا يتخذ أي إجراء تأديبي بحقهم من جانب أي جهاز تنفيذي أو وكالة تنفيذية (المادة ٧٨). ويعين المجلس التشريعي محكمة للعزل من بين أعضاء مجلسه لغرض محاكمة القضاة الذين تتخذ بحقهم إجراءات العزل (المادة ٦٤) ويستعرض الشعب تعين قضاة المحكمة العليا بعد تعينهم في أول انتخابات عامة لأعضاء مجلس النواب، ثم تستعرض مرة أخرى في أول انتخابات عامة لأعضاء مجلس المستشارين بعد مرور ١٠ سنوات، وبنفس الطريقة بعد ذلك. وعندما توافق غالبية من لهم حق التصويت على عزل قاض، يتم عزله (الفقرات ٤-٢ من المادة ٧٩).

- ٧٧ وهناك نوعان من المحاكم في اليابان؛ هما محكمة النقض والمحاكم الأقل منها (المحاكم العليا، والمحاكم الإقليمية، ومحكمة الأسرة، والمحاكم الجزئية). ويرأس محكمة النقض رئيس القضاة ويوجد بها ١٤ قاضياً. ويوجد في اليابان نظام محاكم من ثلاث درجات وهي تأخذ بنظام إعادة المحاكمة الذي يسمح بإعادة المحاكمة إذا كان هناك سبب مستند إلى تبرير مقبول قانوناً، وذلك حتى بعد أن يصبح الحكم نهائياً. وتحري المحاكمات وتعلن الأحكام بصورة علنية (الفقرة ١ من المادة ٨٢).

##### (ب) الإحصاءات المتعلقة بالعدالة الجنائية

- ٧٨ يرد أدناه عدد قضايا الجرائم الجنائية والجرائم العنيفة المعروفة للشرطة لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان (٢٠١٠):

			٢٠١٠		
الجرائم الجنائية	العدد الإجمالي للاغتيالات	اغتيال	النسبة المئوية للقضايا المعروفة للشرطة	عدد القضايا المعروفة للشرطة	كل ١٠٠٠٠٠ من السكان <sup>(٣٧)</sup>
قتل حديثي الولادة	١٣		٥٠٩	٧٥٧٦	
الإعداد للقتل	٢٢		٠٦٨	١٠٦٧	
المساعدة على الانتحار	٢٠		٠٦٨	١٠١٢	
			٠٠٠		
			٠٠٠		
			٠٠٠		

(٣٧) حسبت باستخدام مجموع السكان المستند إلى العد الأولي الذي أجري في تعداد السكان لعام ٢٠١٠ وأعلنته وزارة الداخلية والاتصالات في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

٢٠١٠

النسبة المئوية للقضايا المعروفة للشرطة لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان <sup>(٣٧)</sup>	عدد القضايا	مجموع قضايا قطع الطرق
٤٠٢٩	٤٠٢٩	قطع الطرق - الاغتيال
٠٠٠	٣٦	قطع الطرق الذي يتسبب في إصابات
١٦١	١٤١٥	قطع الطرق - الاغتصاب
٠٦١	٩٧	قطع الطرق وما يشبه قطع الطرق
١٦٩	٢٤٨١	الحريق العمد
٠,٩	١١٩١	الاغتصاب
١,٠	١٢٨٩	الجرائم العنفية
٤٩٦٧	٦٣٦٤٦	التجمع غير القانوني بأسلحة خطيرة
٠٠٠	٦	الاعتداء
٢٣٦١	٢٩٥٩٣	الإصابات البدنية
٢٠٦٦	٢٦٤٣٢	الإصابات البدنية المفضية إلى الموت
٠٦١	١١٥	التهديد
١٦٨	٢٢٩٨	الابتزاز
٤٦١	٥٢٠٢	

-٧٩ يرد أدناه عدد المقبوض عليهم في قضايا جنائية أو قضايا عنف لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان والنسبة المئوية لكل نوع من الجرائم (٢٠١٠):

٢٠١٠

النسبة المئوية لكل نوع من أنواع الجرائم في الحالات التي يصل فيها مجموع الجرائم	عدد حالات إلقاء القبض لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان <sup>(٣٨)</sup> في المائة	القبض	إجمالي عدد الجرائم الجنائية والجرائم العنيفة
١٠٠٠	٤٨٦	٥٤٥٤٦	
٩٦٢	٤٩٥	٥٠٢١	جرائم الجنائية
١٦٨	٠٦٩	٩٩٩	العدد الإجمالي للاغتيالات
١٦٧	٠٦٩	٩٥٤	اغتيال
٠٦٠	٠٦٠	١٠	قتل حديثي الولادة
٠٦٠	٠٦٠	١٩	الإعداد للقتل
٠٦٠	٠٦٠	١٦	المساعدة على الانتحار
٤٦٧	٢٦٣	٢٥٦٨	مجموع قضايا قطع الطرق

(٣٨) حسب باستخدام السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٤ سنة أو أكثر على أساس العد الأولي لتعداد السكان في ٢٠١٠ الذي أعلنته وزارة الداخلية والاتصالات في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

٢٠١٠

النسبة المئوية لكل نوع من أنواع الجرائم في الحالات التي يصل فيها مجموع الجرائم

عدد حالات إلقاء القبض لكل الجنائية والجرائم العنيفة إلى ١٠٠٪ من السكان<sup>(٣٨)</sup> في المائة

	القبض	العدد	الوصف
٠٦١	٠٩٠	٥٠	قطع الطرق - الاغتيال
٢٠١	١٠٠	١١٥٥	قطع الطرق الذي يتسبب في إصابات
٠٦١	٠٩١	٦٣	قطع الطرق - الاغتصاب
٢٠٤	١٠٢	١٣٠٠	قطع الطرق وما يشبه قطع الطرق
١٠٢	٠٩٦	٦٥١	الحريق العمد
١٩٥	٠٩٧	٨٠٣	الاغتصاب
٩٠٦٨	٤٤٩١	٤٩٥٢٥	الجرائم العنيفة
٠٦١	٠٩٠	٤٥	التجمع غير القانوني بأسلحة خطيرة
٤٠٥	١٩٦٧	٢٢٠٧٦	الاعتداء
٤٠١	١٩٥٥	٢١٨٩٥	الإصابات البدنية
٠٦٢	٠٩١	١٣٥	الإصابات البدنية المفضية إلى الموت
٣٩٠	١٩٤	١٦١٣	التهديد
٦٦٩	٣٩٤	٣٧٦١	الابتزاز

-٨٠ و وسلم حكومة اليابان أن من بين الأشخاص الذين كانوا عرضة للعقوبة في فئة الجرائم الجنائية<sup>(٣٩)</sup> في محاكمتهم الجنائية في أول درجة و صدرت بحقهم أحكام بأئم مذنبون<sup>(٤٠)</sup>، وبأن أعداد الجرميين الذي صدرت بحقهم أحكام بالسجن<sup>(٤١)(٤٢)</sup> كما يلي:

(٣٩) يشير مصطلح جرائم جنائية إلى الحريق العمد (المواد من ١٠٨ إلى ١١١ و ١١٣ و ١١٤ من قانون العقوبات)، والاغتصاب (المادة ١٧٧، الفقرة ٢ من المادة ١٧٨، الفقرة ٢ من المادة ١٨١، المادة ٢-١٧٨، الفقرة ٣ من المادة ١٨١ من قانون العقوبات)، والاغتيال (المادة ١٩٩ و ٢٠١ من قانون العقوبات)، وقطع الطرق (المواد من ٢٣٦ إلى ٢٤١ من قانون العقوبات)، والمواد من ٢ إلى ٤ من القانون المتعلقة بمنع ومعاقبة قطع الطرق والسرقة).

(٤٠) يشمل عدد الذين يحكم بإدانتهم الأشخاص الذين يحاكمون عن جرائم متكررة وحكم بأئم غير مذنبين في جزء من هذه الجرائم.

(٤١) عقوبة السجن تشمل السجن المؤبد.

(٤٢) يشير إلى أرقام فعلية.

عدد من وحدات أحكام ملذينيون	عدد من صادرات بحقهم أحكام بالسجن	٢٠٠٦
٣٤٤٢	٣٤٢٩	٢٠٠٦
٢٩٩٣	٢٩٧٩	٢٠٠٧
٢٦٩٦	٢٦٩١	٢٠٠٨
٢٥٧٢	٢٥٦٣	٢٠٠٩
٢٢٧٥	٢٢٧١	٢٠١٠

-٨١ - ويرد أدناه عدد الجرائم الذين قبض عليهم<sup>(٤٣)</sup> في جرائم جنائية (اغتيال، أو قطع طرق، أو حريق عمد، أو اغتصاب) وحكموا وصدرت بحقهم أحكام بالسجن: <sup>(٤٤)</sup>

لغة	الغرض	العنوان	العنوان	العنوان	العنوان	العنوان
٢٠٠٦	١١٣٨	٧٥٨	٣١٤٥	٨١٣	عدد المقبوض عليهم	
	٩٥٣	٥٧٤	٢٥٦٣	٦٩٠	عدد الذين حوكموا	
	٤٩٦	٢٧٦	١٥٠٣	٦١٤	عدد من صدرت بحقهم أحكام بالسجن	
٢٠٠٧	١٠٨٦	٧٢٩	٢٦٨٢	٧٤٩	عدد المقبوض عليهم	
	٨٨٥	٥٢١	٢٠٧٤	٦١٢	عدد الذين حوكموا	
	٥٠١	٢٥٣	١١٨١	٥٠١	عدد من صدرت بحقهم أحكام بالسجن	
٢٠٠٨	١٠٤٣	٦١٢	٢٣٦٩	٧٣٧	عدد المقبوض عليهم	
	٧٨٩	٤٦٣	١٧٩٧	٦٠٤	عدد الذين حوكموا	
	٤٤٦	٢٣٨	١٠٤٧	٤٥٨	عدد من صدرت بحقهم أحكام بالسجن	
٢٠٠٩	٨٨٦	٦١٩	٢٦٦٦	٦٤٦	عدد المقبوض عليهم	
	٦٦٢	٤٣٠	٢٠٦٠	٤٩٢	عدد الذين حوكموا	
	٣٨٥	١٩٨	١٠٥٧	٤١٤	عدد من صدرت بحقهم أحكام بالسجن	
٢٠١٠	٨٣١	٥٨٣	٢٠٥٨	٥٢٠	عدد المقبوض عليهم	
	٥٦٨	٤١٤	١٦٣٥	٣٨٠	عدد الذين حوكموا	
	٣١١	١٧٩	٩١٦	٣٤٨	عدد من صدرت بحقهم أحكام بالسجن	

-٨٢ - ويجد أدناه عدد قضايا الجرائم الجنسية المعروفة للشرطة:

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	غتصاب
١٢٨٩	١٤٠٢	١٥٨٢	١٧٦٦	١٩٤٨	رتکاب تصرف فاحش بالقوة
٧٠٢٧	٦٦٨٨	٧١١١	٧٦٦٤	٨٣٢٦	رتکاب تصرف فاحش عالنية
٢٦٥١	٢٣٥٧	٢٣٦١	٢٢٨٦	٢٦٠٢	توزيع أشياء منافية للأحلاق
٨٣٧	٧٩٧	٨١٦	٨١٠	٧٩٥	

(٤٣) يشير عدد الجرمين الذين قضى عليهم إلى القضايا التي انتهت بالفعل:

(٤٤) يشمل عدد الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن التلاء الجدد. يشمل الاغتيال قتل الأطفال (المادة ٩٩ من قانون العقوبات) والتحضير للاغتيال (المادة ٢٠١ من القانون المذكور) واللحث على الاتجار والمساعدة عليه (المادة ٢٠٢ من القانون المذكور).

-٨٣ فترة الاحتجاز السابقة على المحكمة. يحدد قانون الإجراءات الجنائية في اليابان فترة احتجاز المشتبه بهم بعد إلقاء القبض عليهم قبل توجيه الاتهام لهم بمدة إجمالية ٢٣ يوماً بحيث يمكن إجراء تحقيق كامل لتوضيح القضية مع كفالة حقوق الإنسان للمشتبه بهم.

-٨٤ وعند توجيه الاتهام، يجوز إطلاق سراح المتهم بكفالة تحت ظروف معينة هي أنه لم يخف أو يتلف أي أدلة، وما إلى ذلك.

-٨٥ وترد أدناه أعداد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام، بحسب نوع الجريمة أو فترة السجن:

#### ١٦ عدد التلاء بحسب أنواع الجرائم المتهمين فيها

نوع الجرائم الواردة في لائحة الاتهام						الجموع
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٦٣٨٤٥	٦٥٩٥١	٦٧٦٧٢	٧٠٥٣	٧٠٤٩٦		
٤٥٨٦١	٤٨٠١٠	٤٩٢٢٤	٥١١٧١	٥٠٨٧٨		
جرائم جنائية						
١٥١	١٦٠	١٨٨	٢٠٩	٢١١		الإعاقة عن تأدية واجب رسمي
-	-	-	-	-		الهروب
١٣	٥	١٣	١٤	١٥		إخفاء مجرمين/إخفاء أدلة
-	-	-	-	-		إحداث اضطرابات
٩٧٨	١٠٥٦	١١١٣	١١٦٦	١٢١٥		الحريق العمد
٤١٥	٤٣٢	٤٥٣	٤٨٠	٤٩٥		التعدي على الغير
٨٤	١٠١	١٢٢	١٣٦	١٦٨		ترحيف عملة
٤٣٥	٤٧٠	٤٨٨	٥١١	٤٧١		ترحيف مستندات أو سندات مالية أو أحتمام/إنشاء سجلات دفع دون إذن
٢	٧	٦	٨	٨		شهادة الزور/شكوى كاذبة
١١٠	١٢٥	٩٧	٩٠	٨٣		الفحش/توزيع وثائق فاحشة
٩١٠	٩٣٣	٩٥٩	٩٠٩	٨٦٦		ارتكاب فعل فاحش بالقوة/ارتكاب فعل فاحش مع استخدام القوة التي تفضي إلى الموت أو الإصابة
٢٠١٤	٢١٤٤	٢١٣٧	٢١١٥	٢٠٢٨		الاغتصاب/الاغتصاب الذي يفضي إلى الموت أو الإصابة
٢٣	٣٥	١٩	١٩	٢١		القمار/اللوترى
١١	١٦	١٩	١٣	١٧		الرشوة
٣٨٩١	٤٠٩٣	٤١٧٣	٤٢١٠	٤١٨٩		الاغتيال
٢٢٦٦	٢٤٠٥	٢٥٥٩	٢٧٥٩	٢٦٧٤		إصابة بدنية
٧٣٢	٧٧١	٨١٣	٨١٢	٩٦٠		إصابة بدنية تفضي إلى الموت
١٣٦	١٥٩	١٧٢	١٦٩	١٤٨		الاعتداء
٢٣٨	٢٦٥	٢٧٩	٣١٦	٢٦٠		قيادة خطيرة تسبب في الموت أو الإصابة

نوع الجرائم الواردة في لائحة الاتهام						
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦		
١١٢	٢٩٨	٧١٥	١٢٣٩	١٣٦٥	الإهمال في ممارسة أنشطة اجتماعية من خلال	السبب في الموت أو الإصابة من خلال
٥	٣	٢	٣	٤	إهمال حسيم يفضي إلى الموت أو الإصابة	
٦٧٥	٤٦٥	٢٩٧	٥١	...	القيادة التي تسبب الموت أو الإصابة	
٦٩	٧٦	١١٧	١٢١	١١٦	التخويف	
٦٢	٨١	٧٧	٩٥	٨٨	الاختطاف/الاحتجاز عنوة/شراء أو بيع البشر	الاختطاف/الاحتجاز عنوة/شراء أو بيع
١٧٨٣٦	١٨٤٨٢	١٨٨٨٢	١٩٦٧٥	١٩٦٦٣	السرقة	
٢٢٦١	٢٣٤٧	٢٣٨٩	٢٤٩٠	٢٥٣٥	قطع الطرق	
٤٤٢٥	٤٥٦٨	٤٧١٠	٤٨٢٩	٤٧٣٠	قطع الطرق الذي يتسبب الموت أو الإصابة	
٥٠٨	٥٠٤	٤٩٨	٤٨٦	٤٦٢	قطع الطرق - الاغتصاب/قطع الطرق -	قطع الطرق - الاغتصاب/قطع الطرق -
٤٧٠٧	٤٩١٦	٤٦٧٩	٤٦٨٨	٤٥٥٦	التدليس	
١٠١٦	١٢١٣	١٤٦١	١٦١٨	١٧٢١	الابتزاز	
٤٨٧	٥٣٢	٥٧٩	٦١٤	٥٥٧	الاحتلاس/ خيانة الأمانة	
٦٥	٨٣	٧٧	٩٧	١٣٣	التعامل في السلع المسروقة	
-	-	-	-	-	انتهاك قانون يتعلق بالبارزة بالأسلحة النارية	
٣٦	٣٣	٣٢	٢٩	٣٠	انتهاك الأحكام الجنائية المتعلقة بمعاجلة المتفجرات	
٣٢٩	٣٤٤	٣٣٦	٤٠٠	٤٣١	انتهاك القانون المتعلقة بالعقوبة على العنف	
					البدني وصور العنف الأخرى	
٨٥٩	٨٨٨	٧٦٣	٨٠٠	٧٥٨	جرائم جنائية أخرى	
١٧٩٨٤	١٧٩٤١	١٨٤٤٨	١٨٨٨٢	١٩٦١٨	جرائم تتعلق بقوانين خاصة	
٢	٢	٢	٦	٢	قانون الانتخابات للمناصب العامة	
١	-	١	١	١	قانون المخالفات البسيطة	
٤١٠	٤٩٣	٥٤٧	٦٠٥	٦٣٧	قانون مراقبة الأسلحة النارية والسيوف	
٥٢	٥٢	٥٠	٦٢	٦٨	قانون منع البغاء	
١٦٢	١٦٠	١٣٤	١٢٤	١٣٦	قانون رعاية الأطفال	
٢٥٠	٢٦٧	٣٠١	٢٨٣	٢٧٦	قانون مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية	
١٤٤٤٦	١٤١٠٣	١٤٤٠٣	١٤٧٣٨	١٥٣٢٣	قانون مراقبة المنشطات	
٩	٣	٦	٨	١٥	قانون الأمن الوظيفي	
١١٥٥	١١٥٧	١٢١٢	١١٨٢	١١٩٨	قانون المرور على الطرق	
١٩٨	٢٤٢	٣٤٣	٤٥٦	٥٤١	قانون مراقبة الهجرة والاعتراف باللاجئين	
١٢٩٩	١٤٦٢	١٤٤٩	١٤١٧	١٤٢١	جرائم أخرى تتعلق بقوانين خاصة	

## ٢٦) عدد التزلاط لكل مدة سجن

						نوع العقوبة ومدتها
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	المجموع	
٨٤٥٦٣	٩٥١٦٥	٦٧٢٦٧	٠٥٣٧٠	٤٩٦٧٠		
٦٣٥٨١	٦٥٦٥٤	٦٧٣٤٦	٦٩٧٢٨	٧٠١٦٤		مدة السجن
٢٣	٢٢	٣١	٢٥	٤٢		حتى ٣ أشهر
٢٨٣	٣٢٩	٣٤٩	٤١٢	٤٤٢		حتى ٦ أشهر
٢٥٠٧	٢٨٧٠	٣٠٢٠	٣١٢٢	٣٢٥٢		حتى سنة
١٣٢٣٠	١٣٤٧١	١٣٦٩٢	١٤٥٩٠	١٤٩٤٣		حتى سنتين
١٦٣١١	١٦٦١٥	١٦٨٩٣	١٧٧٦٣	١٧٨٦٢		حتى ٣ سنوات
١٤٩٣٨	١٥٨٦٢	١٦٨٩١	١٧٥٧٢	١٧٩٠٦		حتى ٥ سنوات
٥٦٦٣	٥٩٨٢	٦٢٢٧	٦٤٢٢	٦٤٢٦		حتى ٧ سنوات
٤٤٦٠	٤٥٣٨	٤٥٢٨	٤٤٨٢	٤٣٢٠		حتى ١٠ سنوات
٣٠٩١	٣٠٤١	٢٩٤٨	٢٧٦٦	٢٥٧٠		حتى ١٥ سنة
١٠٦١	٩٨٩	٩٤٢	٨٣٤	٧٧٤		حتى ٢٠ سنة
٢١٨	١٦٣	١١٤	٧٠	٣١		أكثر من ٢٠ سنة
١٧٩٦	١٧٧٢	١٧١١	١٦٧٠	١٥٩٦		غير محدد
٢٦٣	٢٩٧	٣٢٦	٣٢٤	٣٣١		الحبس البسيط
-	١	-	-	٣		حتى ٣ أشهر
-	٢	٢	-	-		حتى ٦ أشهر
٣٤	٣١	٣٦	٣٧	٣٣		حتى سنة
١١٧	١٣٧	١٧٠	١٨٠	٢١٠		حتى سنتين
٧٩	٩٠	٨٩	٨٤	٧٠		حتى ٣ سنوات
٣٠	٣٤	٣٠	٢٣	١٤		حتى ٥ سنوات
٣	٢	-	-	١		أكثر من ٥ سنوات
-	-	-	-	-		غير محدد
١	-	-	١	١		الحبس البسيط في جنحة

٦-٨٦) عدد الحوادث التي تؤدي إلى الموت من خلال فترة الاحتجاز أو السجن<sup>(٤٥)</sup>:

(٤٥) يشير عدد الحوادث التي تؤدي إلى الموت إلى عدد حالات الانتحار والحوادث الأخرى ويستبعد منه الموت بسبب المرض.

## (الوحدة: عدد القضايا)

السنة المالية	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
المؤسسات الجزائية	٢٤	١٥	٢٦	٢٢	١٩
مرافق الاحتجاز	٧	٣	٧	٧	٧

-٨٧ - عدد حالات عقوبة الموت المنفذة سنويًا:

السنة	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
عدد الأشخاص	٢	٧	١٥	٩	٤

-٨٨ - عدد أفراد الشرطة والمدعين العامين والقضاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان:

السنة المالية	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
موظفي الشرطة	١٩٩٦٤١	١٩٩٦٢١	١٩٨٥٥٥	١٩٧٦٨٣	١٩٧٦٩٣
المدعون العامون	٢٦١٠	٢٦٠٩	٢٥٥٠	٢٥٠٢	١٥٩٨
القضاة	٢٦٨٦	٢٦٨٣	٢٥٧٩	٢٥٧٣	٢٥٦٧

-٨٩ - الإنفاق العام على الشرطة والسلامة العامة وإقامة العدل. بلغت النفقات التي تحملتها الخزانة العامة على الشرطة الوطنية ووزارة العدل خلال السنة المالية ٢٠١٠، ١٥٢،٢٠١٠ ١٥٢،٢٠١٠ ٠٩٨٨٠ ٠٩٨٨٠ ٢٧٥ ين و ٢٨٦ ٦٦٩ ٥٩٤ ٨٢١ ين، على التوالي.

السنة المالية	وكالة الشرطة الوطنية (بالين) <sup>(٤٦)</sup>	وزارة العدل (بالين)
٢٠٠٦	٢٤٨٥٦٤٧٩٦١٠٤	٦٦٣٣٥٦٦٧٧٣٧٩
٢٠٠٧	٢٦٩٧٥٨٩٤٩٧٩٩	٦٧٣٩٧٦٥١٠١٩١
٢٠٠٨	٢٧٦٩١٦٩٦١٦٢٩	٦٨١٨٨٤١٥٥١٢٠
٢٠٠٩	٣٢٩٣٠٠٩٠٢٠٦٦	٦٧٢٧٠٧٤٢٧٤٧٧
٢٠١٠	٢٧٥٠٩٨٨٠١٥٢	٦٦٩٥٩٤٨٢١٢٨٦

-٩٠ - تقر الحكومة اليابانية بأن عدد الأشخاص المحتجزين من بين المتهمين في محاكمات جنائية في محاكم الدرجة الأولى وعدد الأشخاص الذين عينت المحكمة محامياً للدفاع عنهم كان على النحو التالي:<sup>(٤٧)</sup>

(٤٦) قيمة نفقات (الحساب العام) وكالة الشرطة الوطنية (على الصعيد الوطني) لفترة السنوات الخمس.

(٤٧) يشير إلى أرقام فعلية.

السنة	عدد الأشخاص المختجزين	للدفاع عنهم	عدد الأشخاص المختجزين	السنة
٢٠٠٦	٧٣٠٧٠	٥٦٣٩١		
٢٠٠٧	٦٧٦٥٢	٥٢٧٥٩		
٢٠٠٨	٦٣٥٧٥	٥٠٤٨٦		
٢٠٠٩	٦١٨٧٢	٥٠٩٥٤		
٢٠١٠	٥٨٦٢٣	٥٠٨٢٤		

### (ج) برنامج تعويض ضحايا الجرائم

#### ١، نظام الاستحقاقات لضحايا الجرائم

٩١ - نظام استحقاقات ضحايا الجرائم هو إطار يقوم على روح التضامن الاجتماعي وتبادل المساعدة. ويوجب ذلك النظام، تقدم الدولة استحقاقات مالية ("استحقاقات الباقي على قيد الحياة" و"استحقاقات الناجين من إصابات شديدة أو مرض شديد" أو "استحقاقات الإعاقة") لضحايا الجرائم الذين تعرضوا لإصابات شديدة أو مرض شديد أو لا يزالون معاقين، أو إلى أسر ضحايا الجرائم الذين قتلوا نتيجة لأفعال إجرامية ألحقت ضرراً بحياة الأفراد أو أبداهم، لمساعدتهم على التخفيف من المعاناة الذهنية والأضرار المالية.

السنة المالية	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	النوعية
عدد الضحايا الذين تقدموا بطلبات (عدد المتقدمين بطلبات)	٥٨٥	٥٨٩	٤٦٢	٤٤٨	٤٩١	
عدد الضحايا الذين حكم لهم بالحصول على مدفوعات (عدد الأحكام)	(٧١٨)	(٧١٩)	(٥٦٥)	(٥٧٤)	(٦٤٩)	
عدد الضحايا الذين رفضوا دفع مبالغ لهم (عدد الأحكام)	٥٣٤	٥٣٨	٣٨٨	٤٠٧	٤٣٥	
[مجموع] عدد الضحايا المشمولين بالحكم (عدد الأحكام)	(٦٤١)	(٦٥٦)	(٥١٠)	(٥٤٦)	(٥٨٣)	
المبلغ الذي حكم به (الوحدة: مليون ين)	١٣١١	١٢٧٧	٩٠٧	٩٣٢	١٢٧٢	

#### ٢، نظام استحقاقات التعافي من الأضرار

٩٢ - بدأ نظام المدفوعات المستحقة للتعويض عن أضرار الجرائم في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦ لحرمان المجرمين من عائدات الجريمة والحماية ضحايا هذه الجرائم. فإذا ارتكبت، بالتاليس، مثلاً بطريقة منظمة جريمة تتعلق بأصل من الأصول أو تم إخفاء أو حيازة أي ممتلكات شخص ضحية من الضحايا، يصبح من الممكن مصادرة هذه الممتلكات أو تحصيل القيمة المكافئة لها من المتهم وتودع النقود التي تم الحصول عليها من خلال بيع هذه الممتلكات أو تحصيل القيمة المكافئة لها من المتهم كأموال تعويض ثم تدفع للضحية لغرض التعويض عن الأضرار.

## ٥- الاستقلال الذاتي المحلي

٩٣- ينص الدستور الياباني على تثبيت اللوائح المتعلقة بتنظيم وتشغيل الكيانات العامة المحلية، بالقانون وفقاً لمبدأ الاستقلال الذاتي (المادة ٩٢). واستناداً إلى هذا المبدأ، سُنَّ قانون الاستقلال الذاتي في عام ١٩٤٧.

٩٤- وكان هناك ٤٧ مقاطعة و ٧٣٤ بلدية في اليابان تعمل ككيانات عامة محلية (في ١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠).

٩٥- ولكل واحد من الكيانات العامة المحلية جمعية تعمل كجهاز تداولي ورئيس للحكومة المحلية (حاكم أو رئيس بلدية، وما إلى ذلك). وتتألف الجمعية من أعضاء منتخبهم المواطنين، ولها سلطة إنشاء أو إلغاء القوانين المحلية في نطاق القوانين واللوائح واعتماد الميزانية وتسوية حسابات الخزانة الحكومية المحلية.

٩٦- ويقوم رئيس الكيان العام المحلي، الذي ينتخبه المواطنين أيضاً، بإدارة وتسيير شؤون الحكومة المحلية، مثل تنفيذ القوانين المحلية، وتقديم جدول أعمال وميزانية للجمعية، ووضع القواعد واللوائح، وما إلى ذلك.

٩٧- ويعُجب قانون الاستقلال الذاتي المحلي، فإن للمقيمين أن يقدموا طلبات إلى الحكومة المحلية مباشرة لوضع القوانين أو مراجعتها أو إلغائها، وإجراء مراجعة حسابية لأي شأن من الشؤون، وحل الجمعية، وطرد أعضائها أو رئيسها.

## ٦- الإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية

٩٨- لا يوجد في اليابان نظام رسمي لتسجيل المنظمات غير الحكومية؛ غير أن هناك اعترافاً بأن بعض المنظمات التي تعمل بنشاط في المجتمع الدولي، مثل المنظمات غير الحكومية اليابانية، لها وضع المنظمات التي لا تسعى لتحقيق الربح المسجلة بموجب القوانين اليابانية.

٩٩- والمنظمات التي لا تسعى إلى تحقيق الربح اصطلاح عام للمنظمات التي يكون هدفها الرئيسي هو تقديم إسهامات للمجتمع من دون توزيع ما تحققه من عائدات على أعضاء المنظمة. ويُسمح لهذه المنظمات بعمارة أعمال تجارية بغرض تحقيق ربح؛ غير أن عليها أن تخصص العائدات المحققة من أعمالها التجارية للمساهمة في الأنشطة الاجتماعية. ومن بين هذه الأنشطة، فإن "أي شخص اعتباري محدد لا يهدف إلى تحقيق الربح" هو شخص قانوني له شخصية اعتبارية (أي أن له كياناً مغایراً لأي فرد له حقوق وعليه واجبات) وذلك وفقاً لقانون تشجيع أنشطة معينة لا تسعى لتحقيق الربح. سواءً أكانت لهذه المنظمات شخصية اعتبارية أم لا، فإنه يتوقع منها الاضطلاع بدور مهم في الاستجابة للاحتياجات المختلفة للمجتمع في ميادين مختلفة.

١٠٠ - ويوجد في الواقع، الكثير من الأشخاص الاعتباريين الذين يعملون بدون شخصية قضائية؛ ولكنهم يواجهون مصاعب من قبيل عدم قدرتهم على فتح حساب في مصرف أو الحصول على حيز للعمل باسم المنظمة. وقد بدأ الأخذ بنظام "الشخص الاعتباري المحدد الذي لا يهدف إلى تحقيق الربح" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ كآلية لإيجاد منظمات تعمل كأشخاص اعتباريين ولا تسعى لتحقيق الربح لكي تكون قادرة على الحصول على شخصية قضائية بإجراءات بسيطة من أجل التخلص من هذه المصاعب ولتشجيع أنشطة هؤلاء الأشخاص الاعتباريين. والسمة الرئيسية للنظام هي أنه مصمم لاحترام وكرفالة التشغيل الحر للمنظمة وللحد، قدر الإمكان، من مشاركة السلطات المختصة على أساس اختيار ورصد المواطنين من خلال الإفصاح عن المعلومات.

١٠١ - ولتنظيم الأشخاص الاعتباريين المحددين الذين لا يسعون لتحقيق الربح، يتبعن تقديم طلب للسلطة المختصة وتلقى موافقة منها. وبعد الحصول على هذه الموافقة واتباع إجراءات التسجيل، ينشأ الأشخاص الاعتباريون كشخصية قانونية.

١٠٢ - وفي ٣١ تموز/يوليه، كان هناك ٤٣١٦ شخصاً اعتبارياً محدداً من لا يسعون لتحقيق الربح معتمدين في اليابان.

## ثانياً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

### ألف - قبول القواعد الدولية لحقوق الإنسان

#### ١ - حالة عقد المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان

١٠٣ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عقدت حكومة اليابان أو وقعت المعاهدات والاتفاقيات الدولية التالية في مجال حقوق الإنسان أو المجال الإنساني:

(أ) الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (أبرم ودخل حيز النفاذ في ١٩٧٩):
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (أبرم ودخل حيز النفاذ في ١٩٧٩):
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ( أبرمت في ١٩٩٥ ودخلت حيز النفاذ في ١٩٩٦):

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ( أبرمت ودخلت حيز النفاذ في ١٩٨٥)؛
- اتفاقية حقوق الطفل (أبرمت ودخلت حيز النفاذ في ١٩٩٤)؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في التراثات المسلحة (أبرم ودخل حيز النفاذ في ٢٠٠٤)؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (أبرم ودخل حيز النفاذ في ٢٠٠٥)؛
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (أبرمت ودخلت حيز النفاذ في ١٩٩٩)؛
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (وُقعت في ٢٠٠٧)؛
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاعتداء القسري (أبرمت في ٢٠٠٩ ودخلت حيز النفاذ في ٢٠١٠).
- (ب) معاهدات أخرى للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان:
  - الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (أبرمت في ١٩٨١ ودخلت حيز النفاذ في ١٩٨٢)؛
  - البروتوكول الملحق بالاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (أبرم ودخل حيز النفاذ في ١٩٨٢)؛
  - نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (أبرم وبدأ سريانه في ٢٠٠٧).
- (ج) اتفاقيات جنيف وغيرها من القوانين الإنسانية الدولية:
  - اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ (الأولى والثانية والثالثة والرابعة) (أبرمت وبدأ سريانها في ١٩٥٣)؛
  - البروتوكولان الإضافيان لسنة ١٩٧٧ الملحقان باتفاقيات جنيف (الأول والثاني) (أبرما في ٢٠٠٤ وبدأ سريانهما في ٢٠٠٥).

٤ - وفيما يخص الاتفاقية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، التي لم تبرمها اليابان بعد، أنشأت حكومة اليابان في ٢٠٠٩ مجلساً وزارياً لإصلاح السياسات المتعلقة بذوي الإعاقة من أجل تنفيذ إصلاحات شديدة في النظام المتعلق بالإعاقة، بما في ذلك وضع وتنسيق القوانين والقواعد الازمة لإبرام الاتفاقية. وقد عقدت اللجنة المعنية بإصلاح السياسات المتعلقة

بالإعاقات، والمُؤلفة أساساً من أشخاص من ذوي الإعاقة، في إطار المجلس الوزاري، لمناقشة المسائل المتعلقة بتعزيز التدابير المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى هذا الأساس، قدمت الحكومة إلى المجلس التشريعي القانون الأساسي المعدل الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة الذي ينص على إنشاء منظمة لرصد تنفيذ التدابير التي وضعت في تموز يوليه ٢٠١١. وهذه الطريقة، وعن طريق إعداد وتنفيذ القوانين والنظم الداخلية الازمة، تهدف الدولة بصفة مستمرة إلى الإبرام المبكر لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس التقدم المحرز بشأنها.

١٠٥ - وتتضمن بعض المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان أسلوباً فردياً للاتصالات. ولم تقبل اليابان هذا الأسلوب. وترى الحكومة أن هذا الأسلوب جدير باللاحظة لكونه يوفر ضمانة فعالة لتنفيذ المعاهدات. وفيما يتعلق بقبول هذا الأسلوب، تجري الحكومة دراسة داخلية لاختلاف المسائل، بما في ذلك ما إذا كان يثير أي مشاكل فيما يتعلق بالنظام القضائي في اليابان أو سياساتها التشريعية، وإمكانية إيجاد إطار تنظيمي لتنفيذ الأسلوب إذا تقرر قبوله. وفي هذه العملية، أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠١٠، في وزارة الخارجية شعبة لتنفيذ المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان. وسوف تواصل الحكومة النظر بعناية في قبول أو عدم قبول هذا الأسلوب، مع مراعاة وجهات النظر الواردة في مختلف الدوائر.

## ٢- التحفظات والإعلانات

٦ - قدمت اليابان تحفظات وإعلانات تفسيرية بشأن المعاهدات والاتفاقيات التالية.

### (أ) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٧١' الفقرة (د) من المادة ٧

#### (أ) الوضع والنطاق

١٠٧ - تتحفظ اليابان، في تطبيق أحكام الفقرة (د) من المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالحق في عدم الالتزام "بالمكافأة عن أيام العطل الرسمية" المشار إليها في تلك الأحكام.

#### (ب) السبب

١٠٨ - لا يوجد في اليابان اتفاق في الآراء بأنه ينبغي دفع أجر للعمال عن العطلات العامة التي لا يعملون فيها ومن ثم فإن عدداً قليلاً من المؤسسات يتبع نظام أجور يتلزم بذلك. وعلى ذلك، ترى الحكومة أن الأنسب هو أن يجري تداول مسألة دفع أو عدم دفع أجر عن العطلات الرسمية بين العمال والإدارة.

٢، الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ١ من المادة ٨

(أ) الوضع وال نطاق

١٠٩ - تتحفظ اليابان بالحق في عدم الالتزام بنص الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ١ من المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا فيما يتعلق بالقطاعات التي يمنح فيها الحق المشار إليه في الحكم المذكور وفقاً للقوانين والنظم السارية في اليابان في وقت تصديق حكومة اليابان على العهد.

(ب) السبب

١١٠ - تنص المادة ٨ من العهد على الحقوق الأساسية للعمال، ويقضي حكم الفقرة الفرعية (د) من المادة ١ من الفقرة ٨ بالحق في الإضراب. ومن جهة أخرى، تنص الفقرة ٢ من المادة ٨ على ألا تحول هذه المادة دون فرض قيود قانونية على ممارسة هذه الحقوق. ونطاق "الأفراد القائمين على إدارة الدولة" الذين قد يفرض عليهم هذا القيد لا يتفق بالضرورة مع أحکام القوانين والنظم اليابانية. ومن ثم، تتحفظ اليابان بالحق في عدم الالتزام بنص الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ١ من المادة ٨، إلا فيما يتعلق بالقطاعات التي يمنح فيها الحق المشار إليه في الحكم المذكور وفقاً للقوانين والنظم السارية في اليابان في وقت تصدق حكومة اليابان على العهد.

٣، الفقرتان الفرعيتان (ب) و(ج) من الفقرة ٢ من المادة ١٣

(أ) الوضع وال نطاق

١١١ - عند تطبيق أحکام الفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) من الفقرة ٢ من المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تتحفظ اليابان بالحق في عدم الالتزام بالنص "ولا سيما الأخذ تدریجياً بمجانية التعليم" المشار إليه في الحكمين المذكورين.

(ب) السبب

١١٢ - فيما يتعلق بالنص على جعل المرحلة النهائية من التعليم الثانوي ومرحلة التعليم العالي مجانيتين، يطلب من الطلبة الدارسين حالياً تحمل عبء معقول التزاماً بوجهة النظر الداعية إلى تحمل عباءة منصف، في تقديم تمويل كاف لتوفير هذا التعليم بدون مقابل. ولهذا السبب وغيره من الأساليب، تتحفظ اليابان بالحق في عدم الالتزام بالنص القائل "ولا سيما بالأخذ تدریجياً بمجانية التعليم" وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) من المادة ٢-١٣ من العهد. ومع ذلك، وفيما يتعلق بهذين المستويين التعليميين، وفيما يخص مسار المرحلة الأخيرة من التعليم الثانوي، قررت حكومة اليابان في ٢٠١٠، جعل التعليم في المدارس الثانوية الحكومية مجانياً وأنشأت صندوق دعم الاتصال بالتعليم الثانوي لدفع رسوم التعليم من أجل تيسير عبء تكاليف التعليم على نفقات الأسر المعيشية للطلبة الذين يدرسون

في المدارس الوطنية والخاصة، وما في حكمها (في ٢٠١١، بلغ معدل الطلبة الذين يواصلون تعليمهم حتى المرحلة الثانوية من التعليم الثانوي في اليابان ٩٨,٢ في المائة). كما تشجع الحكومة التدابير الرامية إلى خفض العبء الاقتصادي على الطلبة الدارسين في التعليم الثانوي من خلال دعم الإعفاء من رسوم التعليم أو برامج المنح الدراسية. ونتيجة للنظر في هذه التدابير، توجد الحكومة حالياً بقصد سحب التحفظ على النص القائل "ولا سيما بالأأخذ تدربيجاً مجانية التعليم" المشار إليه في العهد.

#### **٤- الفقرة ٢ من المادة ٨**

##### **(أ) الوضع والنطاق**

١١٣ - بالإشارة إلى الموقف الذي اتخذه حكومة اليابان عند التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم بأن يفسر تعريف "الشرطة" المشار إليه في المادة ٩ من الاتفاقية المذكورة على أنه يتضمن دائرة الإطفاء في اليابان، تعلن الحكومة بأن "أفراد الشرطة" المشار إليهم في الفقرة ٢ من المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك في الفقرة ٢ من المادة ٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يشملون أفراد دائرة الإطفاء في اليابان.

##### **(ب) السبب**

١١٤ - لأسباب مختلفة، منها أن دائرة الإطفاء في اليابان تعد منذ إنشائها جزءاً من الشرطة، وأنه وإن كانت منفصلة تنظيمياً عن الشرطة منذ عام ١٩٤٨، فإن طبيعة ومضمون واجباتها وسلطاتها لم تتغير من حيث المبدأ منذ أن كانت جزءاً من الشرطة؛ وقد عهد إلى دائرة الإطفاء بأهداف وواجبات مماثلة لحماية أرواح المواطنين وأجسادهم ومتلكاتهم فضلاً عن أنها مكلفة بنفس سلطة الالتزام بتحقيق وأداء تلك الأهداف والواجبات كنظائرها في الشرطة في إطار القوانين الحالية؛ ويطلب إلى دائرة الإطفاء أداء أعمال مماثلة لتلك التي تضطلع بها الشرطة، تقوم بها أفرقة جيدة التنظيم تتسم بسرعة الحركة والشجاعة، رأت حكومة اليابان إدراج دائرة الإطفاء في اليابان ضمن "أفراد الشرطة" على أساس التعريف الوارد في المادة ٩ من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧.

##### **(ب) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**

#### **الفقرة ٢ من المادة ٢٢**

١١٥ - يرجى الرجوع إلى الفقرات صفر - صفر أعلاه.

(ج) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

الفقرتان (أ) و(ب) من المادة ٤

(أ) الوضع والنطاق

١١٦ - عند تطبيق أحكام الفقرتين (أ) و(ب) من المادة ٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، تفي اليابان بالالتزامات التي تفرضها تلك الأحكام بالقدر الذي يصبح معه الوفاء بالأحكام متفقاً مع ضمان الحقوق المتعلقة بحرية الاجتماع، وتكون الجمعيات، والتعبير، وغير ذلك من الحريات الواردة في دستور اليابان مع مراعاة عبارة "مع إيلاء العناية الواجبة للمبادئ التي يجسدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحقوق المذكورة صراحة في المادة ٥ من هذه الاتفاقية" والمشار إليها في المادة ٤.

(ب) السبب

١١٧ - يغطي المفهوم الوارد في المادة ٤ نطاقاً بالغ الاتساع من الأفعال التي يضطلع بها في حالات مختلفة وبأساليب مختلفة. وتقيد كل هذه الحالات بقوانين عقابية تتجاوز النظام القانوني الحالي في اليابان قد يتعارض مع الضمانات التي يكفلها الدستور، بما في ذلك حرية التعبير التي يجعل من الضروري بصورة حتمية معرفة ضرورة ومنطق ما يفرض عليها من قيود، ومبدأ مشروعية الجريمة والعقاب، التي تتطلب السلامة والوضوح في تحديد الأفعال التي يعاقب عليها والجزاءات المتصلة بها. وعلى أساس هذا الحكم قدمت حكومة اليابان تحفظاتها بشأن المادة ٤ (أ) و(ب) من الاتفاقية.

(د) اتفاقية حقوق الطفل

١١٨، الفقرة ١ من المادة ٩

(أ) الوضع والنطاق

١١٨ - تعلن حكومة اليابان أن الفقرة ١ من المادة ٩ من اتفاقية حقوق الطفل تفسر على أساس أنها لا تطبق عندما يكون الطفل منفصلاً عن والديه بسبب الترحيل عملاً بقوانينها الخاصة بالهجرة.

(ب) السبب

١١٩ - فيما يتعلق بالفقرة ١ من المادة ٩ من الاتفاقية المذكورة، وفي حالات معينة يتعرض فيها طفل للاعتداء من والده أو والدته أو يعيش فيها الوالدان منفصلين أحدهما عن الآخر، يكون مفهوماً أن هذا الحكم يتواتي أن تكفل الدول الأطراف عدم انفصال طفل عن والديه رغمًا عنهم، إلا في الحالات التي تقرر فيها السلطات المختصة، رهناً بإجراء استعراض قضائي،

ووفقاً للقانون والإجراءات السارية، أن هذا الانفصال ضروري لتحقيق المصالح الفضلى للطفل. وتفسر الفقرة ١ من المادة ٩ من الاتفاقية المذكورة بأنها لن تمنع انفصال الطفل عن والديه إذا كان ذلك الانفصال ناشئاً عن أي إجراء يسمح لدولة طرف بيده عملاً بالفقرة ٤ من المادة ٩ من الاتفاقية، مثل ترحيل أو احتجاز أو سجن أحد والدي الطفل أو كلاهما.

### ٢٠ الفقرة ١ من المادة ١٠

#### (أ) الوضع والنطاق

١٢٠ - تعلن حكومة اليابان كذلك أن الالتزام بمعالجة التطبيقات المتعلقة بدخول أو مغادرة دولة طرف من أجل لم شمل الأسرة "بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة" المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ١٠ من اتفاقية حقوق الطفل تفسر على أنها لا تؤثر على نتيجة هذه التطبيقات.

#### (ب) السبب

١٢١ - من المفهوم أن تعبير "بطريقة إيجابية" الوارد في هذا الحكم يعني منع المعاملة السلبية، مثل رفض طلب دخول دولة طرف أو مغادرتها، من حيث المبدأ، وأن التعبير يعني مراعاة الاعتبارات "الإنسانية" على النحو المطلوب في مسار الإجراءات المتعلقة بطلبات دخول دولة طرف أو مغادرتها عند الاقتضاء، وأن تعبير "بطريقة عاجلة" يعني تسهيل الإجراءات ذات الصلة على النحو السليم بحيث لا تتأخر من دون وجوب للتأخير. ومن ثم تفسر عبارة "بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة" على أنها لا تعني تحيزاً من أجل جعل تحقيق هذه الطلبات ملزماً.

### ٣٧ الفقرة (ج) من المادة ٣٧

#### (أ) الوضع والنطاق

١٢٢ - تتحفظ اليابان في تطبيق الفقرة (ج) من المادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل بالحق في عدم الالتزام بالحكم الوارد في الجملة الثانية، وهو "فصل كل طفل محروم من حريةه عن البالغين، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل تقضي خلاف ذلك"، وذلك بالنظر إلى أنه يتم بصفة عامة فصل الأشخاص المحروميين من حريةهم والذين تقل أعمارهم عن عشرين سنة في اليابان عن أولئك الذين تبلغ أعمارهم عشرين سنة أو أكثر.

#### (ب) السبب

١٢٣ - يعرف قانون الأحداث في اليابان "الحدث" بأنه شخص يقل عمره عن عشرين سنة (المادة ٢ من القانون المذكور)، وبالنسبة للأشخاص المحروميين من حريةهم، يتم فصل من تقل أعمارهم عن عشرين سنة (والذين يطلق عليهم لفظ "الأحداث") عن أولئك الذين تبلغ أعمارهم عشرين سنة أو أكثر (والذين يطلق عليهم لفظ "البالغين") (المواد ٤٩ إلى ٥٦ من القانون المذكور).

١٢٤ - وفي حين أن الاتفاقية تعامل أي شخص يقل عمره عن ١٨ سنة باعتباره "طفلًا" وتتوفر له حماية شاملة، فإن النظام الياباني يوسع نطاق هذه الحماية بدرجة أكبر ليشمل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة تحقيقاً لقصد وهدف الفقرة (ج) من المادة ٣٧ من الاتفاقية المذكورة التي تستهدف حماية الشباب، مثل "الأطفال" من التأثيرات الضارة، بفصلهم عن البالغين. وفيما يتعلق بالمعاملة الفعلية لمؤلاء الأحداث في المؤسسات الإصلاحية اليابانية، يشكل الأشخاص الذي لا يختلفون بدرجة كبيرة من حيث الكفاءة والقدرة، ومن ثم يحتاجون إلى معاملة عامة، في جماعات منفصلة، مع إيلاء العناية المناسبة لفرادى الأحداث بحيث لا يتاثرون سلباً بالتلاء الآخرين الذين توجد لديهم نزعات إجرامية متقدمة. ويتحقق هذا الامتثال للقصد من الاتفاقية.

#### (ه) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة باشتراك الأطفال في التراumas المسلحة

الفقرة ٥ من المادة ٣

##### (أ) الوضع وال نطاق

١٢٥ - عدلت حكومة اليابان الإعلان الصادر على أساس الفقرة ٢ من المادة ٣ من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة باشتراك الأطفال في التراumas المسلحة لكي لا تعين حكومة اليابان، بموجب القوانين والنظم ذات الصلة، إلا من تصل أعمارهم إلى الحد الأدنى للتعيين البالغ ١٨ سنة أو تتجاوزه كأفراد في القوات اليابانية للدفاع عن النفس (دخل الإعلان المعدل حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠).

##### (ب) السبب

١٢٦ - عند إبرام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة باشتراك الأطفال في التراumas المسلحة (المشار إليه أدناه باسم "البروتوكول") (اعتمد المجلس التشريعي الاتفاقية؛ وتم التصديق عليها في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤)، قدمت حكومة اليابان إعلاناً تضمن المحتويات التالية عملاً بالفقرة ٢ من المادة ٣ من البروتوكول: ١) لا يعين كأفراد في القوات اليابانية للدفاع عن النفس إلا من تبلغ أعمارهم ١٨ سنة أو أكثر، باستثناء الطلبة المترغبين كلياً للتعليم والتدريب في المدارس التابعة للقوات اليابانية للدفاع عن النفس ("طلبة الكلية العسكرية من الشباب")؛ ٢) الحد الأدنى للتحاق الشباب في الكليات العسكرية هو ١٥ سنة؛ ٣) تطبق ضمانات لكافالة ألا يتم التحاق الشباب بالكليات العسكرية عن طريق الإجبار أو القسر.

١٢٧ - وتم في اليابان سن قانون التنقيح الجزئي لقانون إنشاء وزارة الدفاع، وما إلى ذلك (المشار إليه أدناه باسم "القانون المنقح") في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (ودخل حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠)، وبعد ذلك التاريخ، يتعين ألا يقل سن جميع الأفراد الذين يعينون

كأفراد في قوات الدفاع عن النفس اليابانية عن ١٨ سنة أو أكثر دون أي استثناء. وعند سريان القانون المنقح، عدلت حكومة اليابان، عن طريق القوانين والنظم ذات الصلة، بالإعلان، بحيث لا تعين إلا من يبلغ سنهم الحد الأدنى، وهو ١٨ سنة، أو أكثر كأفراد في قوات الدفاع عن النفس اليابانية. وقد تم إبلاغ هذا التعديل للأمين العام للأمم المتحدة، عملاً بالفقرة ٤ من المادة ٣ من البروتوكول، في شكل وثيقة تتضمن الإعلان الجديد. وقد صدر هذا الإعلان مضيفاً التعديل إلى الإعلان القائم، مما يعني في الواقع سحب الإعلان التفسيري الذي أصدرته اليابان عند إبرام البروتوكول.

**(و) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة**

المادة ٢١

**(أ) الوضع والنطاق**

١٢٨ - تعلن حكومة اليابان في إطار المادة ٢١ من الاتفاقية أنها تقر باختصاص لجنة مناهضة التعذيب في تلقي مراسلات والنظر فيها بأن دولة طرفاً تدعي أن دولة طرفاً أخرى لا تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

**(ب) السبب**

١٢٩ - تتوخى المادة ٢١ من الاتفاقية المذكورة وضع آلية مصممة للتسوية الودية للمنازعات بين الدول الأطراف فيما يتعلق بالالتزامات بموجب الاتفاقية وتعمل كضمانة فعالة لتنفيذ الاتفاقية عن طريق إتاحة تسوية التزاعات عن طريق وساطة اللجنة.

١٣٠ - وترى حكومة اليابان أنه ينبغي قبول هذا النظام من وجهة النظر التي تدعوا إلى الإسهام النشط في التعاون الدولي فيما يتعلق بحظر التعذيب، في جملة أمور أخرى.

**باء- الإطار القانوني والمؤسسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني**

**١- حماية حقوق الإنسان في إطار الدستور الياباني**

**(أ) لجة عامة**

١٣١ - يقوم دستور اليابان، وهو القانون الأعلى في النظام القانوني الياباني، على مبدأ سيادة الشعب. وإلى جانب نزعة السلام، يشكل� احترام حقوق الإنسان الأساسية إحدى الدعامات المهمة للدستور. "وتحظى حقوق الإنسان الأساسية التي يكفلها الدستور لهذا الجيل والأجيال القادمة أمانة مصونة لا تنتهي أبداً الدهر" (المادة ٩٧)، وتظهر فلسفة احترام حقوق الإنسان

جلية في المادة ١٣، التي تنص على "احترام جميع الناس كأفراد". كما تكفل حقوق الإنسان الأساسية للأجانب المقيمين في اليابان. بوجب دستور اليابان، باشتثناء الحقوق التي تفسر بحكم طبيعتها، على أنها تنطبق على المواطنين اليابانيين دون غيرهم.

#### (ب) المساواة بوجوب القانون

١٣٢ - المساواة بوجوب القانون مكفولة إذ إن "جميع الناس متساوون بوجوب القانون ولا يكون هناك أي تمييز في العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بسبب الانتماء العنصري أو العقيدة أو نوع الجنس، أو المركز الاجتماعي أو الانتماء الأسري" (الفقرة ١ من المادة ١٤ من الدستور الياباني). وإضافة إلى ذلك، ينص الدستور الياباني أيضاً على حظر النظم الارستقراطية (الفقرة ٢ من المادة ١٤)، وعلى حق الاقتراع الشامل للراشدين (الفقرة ٣ من المادة ١٥)، وكرامة الفرد المتعلقة بالأسرة وضرورة المساواة بين الجنسين (المادة ٢٤)، والمساواة بين مؤهلات أعضاء غرفتي المجلس التشريعي ومن ينتخبوهم (المادة ٤٤)، وتكافؤ الفرص في التعليم (الفقرة ١ من المادة ٢٦).

#### (ج) الحرية

١٣٣ - فيما يتعلق بالحرية، ينص الدستور الياباني على حرية الفكر والضمير (المادة ١٩)، وحرية العقيدة (المادة ٢٠)، والحرية الأكاديمية (المادة ٢٣). كما أنه يضمن في الفقرة ١ من المادة ٢١ حرية التجمع وتكوين الجمعيات، فضلاً عن حرية التعبير، والصحافة، وأشكال التعبير الأخرى كافة. وفيما يتعلق بالحرية البدنية فإنه يرسى الحرية من الاسترقاق، أيًّا كان نوعه (المادة ١٨). ووفقاً للدستور الياباني أيضاً، لا تفرض عقوبة جنائية، إلا وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون (المادة ٣١)، ولا يجوز اعتقال أي شخص إلا بإذن، يصدر عن الموظف القضائي المختص، يوجه فيه اتهام لذلك الشخص، وذلك ما لم يعتقل أثناء ارتكاب الجريمة (المادة ٣٣، وغيرها). ولجميع الأشخاص الحق في أن يعيشوا آمنين في بيوكهم، وألا تنتهك أوراقهم وممتلكاتهم من الاطلاع عليها وتفتيشها ومصادرتها إلا بأمر يصدر لسبب وجيه عن موظف قضائي مختص، أو وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة ٣٣ (المادة ٣٥، وما إلى ذلك). ولا يجوز إلقاء القبض على أي شخص أو احتجازه ما لم يبلغ على الفور بالتهم الموجهة إليه أو في عدم وجود محام؛ كما لا يجوز احتجاز أي شخص دون سبب وجيه (المادة ٣٤). ويحظر بصورة مطلقة على أي موظف عمومي تعذيب أي شخص أو تعريضه لعقوبة قاسية (المادة ٣٦)؛ وفي جميع القضايا الجنائية، يجب أن يكفل للمتهم الحصول على محاكمة عاجلة وعلنية أمام محكمة غير متخصصة، وأن تتاح له فرصة مناقشة الشهود، وأن يكون له الحق في العملية الإلزامية للحصول على شهود على نفقة الدولة، والحصول على مساعدة محام مختص تخصصه له الدولة إذا لم يكن المتهم قادرًا على أن يفعل ذلك بجهوده الخاصة (المادة ٣٧). وعلاوة على ذلك، لا يجوز إجبار شخص على الشهادة ضد نفسه؛ ولا يقبل كدليل

أي اعتراف يتم الحصول عليه بالإجبار أو التعذيب أو التهديد، أو بعد فترة طويلة من إلقاء القبض أو الاحتجاز، ويجوز إدانة أو معاقبة أي شخص في قضايا يكون دليلاً للإثبات الوحيد فيها هو اعترافه على نفسه (المادة ٣٨). ولا يعد أي شخص مسؤولاً جنائياً عن أي فعل كان قانونياً في وقت ارتكابه أو سبق تبرئته منه، كما لا يجوز محكمة مرتين على ذات الجرم (المادة ٣٩).

١٣٤ - كما يكفل الدستور الياباني حرية اختيار محل الإقامة وتغييره و اختيار المهنة (الفقرة ١ من المادة ٢٢)، والحق في امتلاك أو حيازة عقار (الفقرتان ١ و ٢ من المادة ٢٩)، ولجميع الأشخاص الحق في الانتقال إلى بلد أجنبي والتخلص عن جنسيتهم (الفقرة ٢ من المادة ٢٢).

#### (د) الحقوق الاجتماعية

١٣٥ - في اليابان، يحق لكل الناس الحصول على المستويات الدنيا من المعيشة الصحية والتي تنعم بالثقافة (الفقرة ١ من المادة ٢٥ من الدستور الياباني) وإضافة إلى ذلك، وفي جميع مناحي الحياة، تسعى الدولة جاهدة للنهوض بالرعاية الاجتماعية والأمن وتوسيع نطاقهما، وتحسين الصحة العامة (الفقرة ٢ من المادة ٢٥). وإضافة إلى ذلك، يكفل الدستور للمرء "الحق في تلقي قسط مساوٍ من التعليم يتناسب مع قدراته" (الفقرة ١ من المادة ٢٦) وتعليمياً إلزامياً بمجاني جميع الفتيان والفتيات (الفقرة ٢ من المادة ٢٦). كما ينص الدستور على الحق في العمل، ومستويات الأجر، وساعات العمل، والراحة، وظروف العمل الأخرى، ويحظى استغلال الأطفال (المادة ٢٧)، ويكفل حق العمال في التنظيم وفي التفاوض والتصرف بشكل جماعي (المادة ٢٨).

١٣٦ - وعلاوة على ذلك، يحق لأي شخص أن يلجأ إلى القضاء من أجل الانتصاف من الدولة أو من أي كيان عام، إذا ما لحق به ضرر نتيجة تصرف غير قانوني من جانب أي مسؤول حكومي (المادة ١٧)، ويحق لأي شخص يُحكم ببراءته بعد إلقاء القبض عليه أو احتجازه أن يلجأ إلى القضاء لإنصافه من الدولة (المادة ٤٠). كما يحمي الدستور الحق في طلب التعويض من الدولة عن أي خسائر في الممتلكات يتکبدتها مواطن نتيجة أي عملية أو نشاط للدولة أو لكيان عام محلي، مثل مصادرة الأرضي لغرض تحسين البنية التحتية الاجتماعية (الفقرة ٣ من المادة ٢٩).

١٣٧ - وينص الدستور الياباني على أن للشعب حقاً غير قابل للتصريف في اختيار المسؤولين الحكوميين وفي طردهم ويضمن حق الاقتراض الشامل للراشدين وسرية الاقتراض (المادة ١٥). وينح حق التصويت بالتساوي لجميع اليابانيين من الرجال والنساء الذين بلغت أعمارهم ٢٠ سنة، وجميع اليابانيين من الرجال والنساء فوق السن المؤهل، لهم الحق في الترشح للانتخابات. وسن الأهلية للترشح لعضوية مجلس النواب هو ٢٥ سنة أو أكثر، وتبلغ سن التأهل لعضوية مجلس المستشارين ٣٠ سنة أو أكثر. وينتخب المواطنون أعضاء الممثالت التداولية للكيانات العامة المحلية (الحكام، والعمد، وعمد البلدات والقرى). وبإضافة إلى ذلك، يتضمن الدستور

الباباني أحکاماً تتعلق بالاستعراض الوطني لقضاء المحكمة العليا (الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من المادة ٧٩)، والاستفتاءات المحلية بشأن القوانين الخاصة (المادة ٩٥)، والاستفتاءات الوطنية لاستعراض الدستور (المادة ٩٦) مع النص على الحق في الالتماسات السلمية للانتصاف من الأضرار، ولعزل المسؤولين الرسميين، ولسن، أو إلغاء، أو تعديل القوانين، أو القوانين أو اللوائح المحلية، وغير ذلك من المسائل (المادة ١٦). وفي الوقت نفسه، ومحجوب قانون الاستقلال الذاتي المحلي، يحق للسكان تقديم طلب إلى الحكومة المحلية مباشرة لحل جمعيات الكيانات العامة المحلية، واستبعاد أعضاء تلك الجمعيات أو رؤسائهما.

١٣٨ - وهذه الأحكام المنصوص عليها في الدستور تكون ملزمة لمصادر السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. وتنتمي السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية إلى المجلس التشريعي ومجلس الوزراء والمحاكم على التوالي. وحماية حقوق الإنسان محفوظة من خلال ضبط النفس الصارم المتبادل.

١٣٩ - وعلاوة على ذلك، فإن حقوق الإنسان المشار إليها في مختلف معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان التي دخلت فيها اليابان محفوظة بالقوانين واللوائح اليابانية المختلفة.

#### (هـ) القيود

١٤٠ - ينص الدستور الياباني على ما يلي: "لا يحال بين الشعب وبين التمتع بأي حق من حقوق الإنسان الأساسية. وحقوق الإنسان الأساسية هذه تمنع للشعب من هذا الجيل والأجيال القادمة حقوق أبدية لا تنتهي." (المادة ١١) "وتصان الحريات وحقوق الإنسان المحفوظة للشعب في هذا الدستور عن طريق الجهد المستمر للشعب، الذي يمتنع عن أي إساءة استعمال هذه الحريات والحقوق ويكون مسؤولاً دائمًا عن استعمالها من أجل الرفاه العام." (المادة ١٢) "ويحترم كل الناس كأفراد. ويراعى في المقام الأول في التشريع وفي سائر الشؤون الحكومية، حقوقهم في الحياة، والحرية، وسعيهما لتحقيق السعادة، ما دامت لا تتدخل مع الرفاه العام." (المادة ١٣)

١٤١ - ولا يعني هذا أن ضمان حقوق الإنسان مطلق لا يسمح بفرض أي قيد عليه، وإنما يعني إنه يخضع لقيود معينة، ويرجع ذلك أساساً لوجود قيد أصيل ينسق التعارض فيما بين حقوق الإنسان الأساسية. وعلى سبيل المثال، تعد معاقبة شخص أدلى بتصریح يشوه سمعة الآخرين قيداً على حرية التعبير لذلك الشخص. على أنه لا يمكن تجنب هذا القيد حماية حقوق الآخرين في المحافظة على سمعتهم ويمكن تفسيره من خلال مفهوم "الرفاه العام".

١٤٢ - وعلى ذلك، ولأنه يعتبر أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تتعارض مع حقوق الآخرين، فلا محل لفرض قيود على أساس الرفاه العام. ولإعطاء مثال على ذلك، تفسر حرية الفكر والضمير (المادة ١٩) على أنها مطلقة ولا يسمح بفرض قيود عليها، ما دامت مسألة شعور داخلي.

١٤٣ - وإضافة إلى ذلك، وعند الحكم على ما إذا كان القانون المنظم لحقوق الإنسان مبرر أو غير مبرر في ضوء الرفاه العام، نحت المحكمة، في حالة قانون منظم للحرية الاقتصادية، مثل العمل التجاري الحر، إلى الأخذ برأي عريض نسبياً فيما يتعلق بالهيئة التشريعية، أما في حالة تفسير قانون يقيد الحرية الروحية فقد رأت بالأخذ بمعايير صارمة.

١٤٤ - ومن ثم، لا يتضمن الدستور الياباني نصاً صريحاً يبين ماهية "الرفاه العام"؛ مع أن مفهوم "الرفاه العام" وارد في تعابير أكثر تحديداً في سوابق قضائية لحقوق منفردة على أساس الطابع المتأصل فيها، كما أن ضمانات حقوق الإنسان التي يكفلها الدستور والقيود المفروضة على حقوق الإنسان بموجب الدستور تشبه إلى حد كبير الضمانات والقيود المفروضة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. لا يمكن إذاً أن يسمح مفهوم الرفاه العام لسلطة الدولة، تحت أي ظرف من الظروف، بتقييد حقوق الإنسان، أو السماح بفرض أي قيود على الحقوق المكفولة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تتجاوز مستوى القيود المسموح بها بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

## **٢- اتفاقيات حقوق الإنسان كجزء من القوانين واللوائح المحلية**

١٤٥ - تنص الفقرة ٢ من المادة ٩٨ من الدستور الياباني على المراعاة التامة لالمعاهدات التي دخلت فيها اليابان والقوانين الراسخة للأمة. وعلى ذلك، وفيما يتعلق بفحوى هذا النص، تسري جميع المعاهدات التي دخلت فيها حكومة اليابان وستتها، بما في ذلك اتفاقيات حقوق الإنسان، باعتبارها قوانين محلية.

١٤٦ - ويحدد ما إذا كان أي حكم من أحكام اتفاقية يمكن أن ينطبق بصورة مباشرة على أساس كل حالة على حدة، بالنظر إلى القصد من الحكم ومضمونه وأسلوبه وغير ذلك من الأمور المتعلقة بذلك الحكم. غير أن معظم حالات الانتهاك المتعلقة بالحكم تعالج على أنها انتهاكات للقوانين المحلية، لأن القوانين المحلية تسن في معظم الحالات لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالاتفاقية.

## **٣- الأجهزة التي تعالج مسائل حقوق الإنسان ونظام الانتصاف**

### **(أ) الهيئة القضائية**

#### **١، دور المحاكم**

١٤٧ - يتونحى، بصورة عامة، أن تبت المحاكم في جميع التزاعات القانونية، بما في ذلك مسائل حقوق الإنسان، وتكون لها سلطة تقرير دستورية أي قانون، أو أمر، أو لائحة، أو تصرف رسمي فيما يتعلق بنظر قضية معينة (المادة ٨١ من الدستور الياباني).

١٤٨ - وعلاوة على ذلك، لا يحرم أي شخص من حق اللجوء إلى المحاكم. ويحق لكل شخص رفع قضية أمام محكمة لاتخاذ قرار قضائي في قضية مدنية وإدارية، ولا تفرض عقوبة جنائية دون قرار قضائي (المادة ٣٢، وغيرها). وبصفة خاصة، وفي جميع القضايا الجنائية، يتمتع المتهم بالحق في محاكمة عاجلة وعلنية أمام محكمة محايدة (الفقرة ١ من المادة ٣٧).

١٤٩ - وتؤدي المحاكم دورها من أجل تأمين حقوق الإنسان الأساسية بمارسة سلطتها المشار إليها أعلاه. بمقتضى ضمان حق اللجوء إلى المحاكم.

## ٢- الانتصاف

### (أ) التزاعات الإدارية/الإجراءات المدنية

١٥٠ - في أي قضية تنتهك فيها وكالة إدارية حقوق الإنسان، قد ينشأ نزاع للمطالبة بإلغاء التصرف الإداري، وما إلى ذلك أو ترفع قضية لطلب تعويض من الدول عن الأضرار الناشئة عن انتهاك حقوق الإنسان. وإذا كان الكيان المتنتهك فرداً عادياً، قد ترفع قضية مدنية لاستصدار أمر بوقف أو إبطال الانتهاك أو طلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن ذلك الانتهاك للحقوق.

### (ب) الإجراءات الجنائية

١٥١ - عندما يشكل انتهاك حقوق الإنسان فعلاً جنائياً، تضع سلطة التحقيق المشتبه به (المتهم) في السجن أو توجه الاتهام إلى المتهم على أساس الأدلة. وإذا أثبت المدعى أن الانتهاك يشكل جريمة ووجدت المحكمة أن المتهم مذنب، تفرض عليه العقوبة الجنائية المناسبة.

١٥٢ - ويتتيح قانون الإجراءات الجنائية الياباني لأي شخص لحق به ضرر نتيجة جريمة التقدم بشكوى (المادتان ٢٣٠ و ٢٣١ من القانون المذكور) كما يجوز لأي شخص توجيه اتهام (المادة ٢٣٩ من القانون المذكور).

### (ب) الهيئة الإدارية

#### ١- أجهزة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل

١٥٣ - تعد أجهزة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل (مكاتب حقوق الإنسان، ومكاتب الشؤون القانونية، ومكاتب الشؤون القانونية في المناطق الإدارية، ومتطوعو حقوق الإنسان) من الم هيئات الإدارية التي لها سلطة معالجة مسائل حقوق الإنسان. ومتطوعو حقوق الإنسان هم مواطنون عاديون يعنفهم وزير العدل، وهناك نحو ٤٠٠٠ متطلع تم تعيينهم في جميع المدن والبلدات والقرى في أنحاء البلد. وتضطلع أجهزة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل بأنشطة مختلفة لحماية حقوق الإنسان على أساس عادلة ومحايدة.

١٥٤ - وبتعبير أكثر تحديداً، تتبع هذه الأجهزة مكاتب دائمة لإصداء المشورة موجودة في مكاتب الشؤون القانونية ومكاتب الشؤون القانونية بالمناطق الإدارية ومكاتبها الفرعية (نحو ٣٢٠ موقعاً في أنحاء البلد) ومكاتب مسماة تفتح لتقديم المشورة في صالات البلديات، وال محلات التجارية، والصالات العامة لتوفير خدمات حقوق الإنسان لعامة الجمهور. وتقدم المشورة بدون مقابل ويحتفظ فيها بالسرية المطلقة.

١٥٥ - وعندما يشتبه في وقوع حالة تعد على حقوق الإنسان في أثناء تقديم المشورة، تتحقق فيها الأجهزة على الفور كحالة تعد على حقوق الإنسان، وتحتفق ما إذا كان قد حدث أو لم يحدث تعدي على حقوق الإنسان وتتخذ التدابير المناسبة لكل حالة استجابة لضحايا التعدي على حقوق الإنسان.

١٥٦ - وإضافة إلى ذلك، تضطلع الأجهزة بتعزيز مختلف أنشطة حقوق الإنسان من أجل تحسين وعي كل مواطن وفهمه لحقوق الإنسان عن طريق عقد الندوات، وعرض الأفلام، وشن حملات العلاقات العامة عبر وسائل الإعلام الجماهيرية مثل التلفاز، والصحف، وإعداد وتوزيع كتيبات وملصقات خلال "أسبوع حقوق الإنسان" والفرص الأخرى.

١٥٧ - وقد وصلت ميزانية مكتب حقوق الإنسان التابع لوزارة العدل خلال السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ ٣,٦ بلايين ين.

## ٢- الأجهزة التي تتناول مسائل بعينها

### (أ) وضع المرأة

١٥٨ - أنشئ مكتب المساواة بين الجنسين في مكتب مجلس الوزراء، كجهاز متخصص بمعالجة مسائل معينة تتعلق بتحسين وضع المرأة، عملاً بالمادة ١ من الأمر المتعلقة بتنظيم مكتب مجلس الوزراء لتكوين مجتمع قائم على المساواة بين الجنسين، وإعداد وتنسيق الخطة الأساسية للمساواة بين الجنسين، والإمساك بزمام الشؤون المتصلة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك الرد على الشكاوى. وخلال السنة المالية ٢٠١١، بلغ عدد الموظفين العاملين في مكتب المساواة بين الجنسين ٤٢ موظفاً وبلغت ميزانيته ٣٦٣ مليون ين. ولرصد حالة تنفيذ التدابير الرامية إلى المساواة بين الجنسين، أنشئ مجلس للمساواة بين الجنسين مؤلف من وزراء ومتخصصين.

١٥٩ - وفي الوقت نفسه، وكسياسة وإطار لمعالجة القضايا الجنسانية، أعدت الخطة الأساسية الثالثة للمساواة بين الجنسين (واعتمدها مجلس الوزراء في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠) القائمة على القانون الأساسي لمجتمع المساواة بين الجنسين الذي تعمل بموجبه الحكومة ككل وصولاً إلى تحقيق مجتمع يتساوى فيه الجنسان.

## (ب) المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية

١٦٠ - أنشئ في أمانة مجلس الوزراء مكتب الآنيو للسياسات الشاملة كجهاز معنى بالمسائل المتصلة بالشعوب الأصلية. وإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى التقرير المقدم من المجلس الاستشاري للسياسات المستقبلية المتعلقة بالآنيو، أنشئ المجلس المعنى بتعزيز السياسات المتعلقة بالآنيو بغرض التعزيز الشامل والفعال للسياسات المتعلقة بالآنيو، آخذًا وجهات نظر وآراء شعب الآنيو بعين الاعتبار.

## (ج) وضع المرأة في العمالة

١٦١ - تختل مكاتب المساواة في العمل التابعة لمكاتب العمل في المقاطعات، بوصفها جهازاً معنياً بتحسين وضع المرأة في العمل، وضعاً في كل مقاطعة من المقاطعات يتيح لها التشاور مع أصحاب العمل والمستخدمين وتوفير التوجيهات الإدارية على أساس القوانين ذات الصلة فيما يتعلق بتأمين فرص متكافئة ومعاملة على قدم المساواة للرجال والنساء في العمل (٤٧) موقعًا في أنحاء البلد، بلغ إجمالي الموظفين العاملين فيها ٢٣٢ موظفًا في ١ نيسان / أبريل ٢٠١١.

## (د) المسائل المتعلقة بالطفل

١٦٢ - أنشأت المقاطعات والمدن المعينة، وكل من مدينة يوكوسوكا، و كانازawa، و كوماموتو مراكز لتوجيه الطفل، باعتبارها جهازاً يعالج المسائل المتعلقة بالطفل (٢٠٦) موقع في أنحاء البلد في ١ نيسان / أبريل ٢٠١١.

١٦٣ - وتتولى مراكز رعاية الطفل الشؤون التالية:

(أ) التشاور، وإجراء الدراسات الاستقصائية، والفحوص، والإدلاء بالآراء وتقدير الدعم؛

(ب) تقديم التوجيه للأطفال المحتاجين إلى رعاية وقائمة في المترّل، والتربية لدخول الأطفال في مؤسسات رعاية الأطفال، وتنسيق عمليات الوالد الحضن، وما إلى ذلك؛

(ج) الحضانة المؤقتة، وما إلى ذلك.

١٦٤ - وفي ١ نيسان / أبريل ٢٠١١، بلغ عدد موظفي رعاية الأطفال العاملين في مجال رعاية الطفل ٢٦٠٦ موظفين وبلغ العدد الإجمالي للموظفين العاملين في مراكز توجيهه الطفل ٩٦٠٤ موظفين.

## (ه) الأشخاص ذوي الإعاقة

١٦٥ - أنشئ في كل مقاطعة وفي مدن معينة مجلس للطب النفسي، كجهاز معنى بالأشخاص ذوي الإعاقة لفحص التقارير الدورية المرضية للأشخاص الموجودين في مستشفيات عقلية بدون رضائهم، مع آخرين، ولتقييم الطلبات المتعلقة بالمعادرة أو تحسين المعاملة.

(و) كبار السن

١٦٦ - استناداً إلى قانون منع الإساءة إلى كبار السن، ودعم مقدمي الرعاية لكتاب السن والمسائل ذات الصلة، تجري البلديات عمليات تفتيش في الموقع، وما إلى ذلك، عند تلقي إشعار أو تقرير بإساءة معاملة من وجدوا أن هناك إساءة معاملة محتملة أو وجدوا شخصاً من كبار السن تعرض لإساءة المعاملة، فإذا تأكد وقوع تلك الإساءة، تتخذ الإجراء المناسب مثل إيداعهم برعاية مؤقتة، أو وجد أن إساءة المعاملة تحدث في مرافق الرعاية، تمارس البلديات سلطتها في إصدار أمر بتحسين الحالة. كما يتم تعزيز اتخاذ التدابير الداعمة لمقدمي الرعاية.

(ج) المركز الياباني للدعم القانوني

١٦٧ - أنشئ المركز الياباني للدعم القانوني ("هوبيراسو" باليابانية) في ٢٠٠٦ وفقاً لقانون الدعم القانوني الشامل. ويزود المركز ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالمعلومات المتعلقة بالنظام القانوني للتعويض وبالوكالة أو الهيئة التي ت Kami المشورة في هذا الشأن وما شابهه، بدون مقابل. كما يزود المركز ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بدون مقابل، بمعلومات عن محام قد يدير في مجال تقديم المساعدة للضحايا.

١٦٨ - وعندما يعتزم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومن في حكمهم طلب تعويضات من مرتكبي هذه الانتهاكات ويكونون غير قادرين على تدبير مشورة محام مناسب أو رفع قضية مدنية بسبب صعوبات مالية، يزودهم المركز بأشكال المساعدة المختلفة من قبيل إجراء مشاوراة قانونية مجانية أو إقراضهم نقوداً لدفع أتعاب المحامي.

**جيم - الإطار الذي يجري فيه تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني**

- دور وأنشطة المجلس التشريعي الوطني والجمعيات الخالية فيما يتعلق بتعزيز حماية حقوق الإنسان

١٦٩ - وفقاً للدستور الياباني، فإن المجلس التشريعي هو أعلى جهاز من أحجزة سلطة الدولة، وهو الجهاز الوحيد الذي يشرع القوانين في الدولة، ويتألف من مجلس النواب ومجلس المستشارين. ولكل مجلس من المجلسين لجنة دائمة تقدم له المشورة القانونية وفقاً للمادة ٤١ من قانون المجلس التشريعي. ويحفي المجلس التشريعي ويعزز حقوق الإنسان من خلال ممارسة الحقوق التشريعية.

١٧٠ - واستناداً إلى الحكم الوارد في المادة ٨ من قانون تعزيز التشفيف في مجال حقوق الإنسان وتشجيعه (القانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٠)، يتلقى المجلس التشريعي من الحكومة سنوياً تقارير بشأن التدابير الخاصة بالتفصيف والتشجيع التينفذتها المكاتب التابعة لمجلس الوزراء، والوزارات، والوكالات خلال السنة السابقة في مجال حقوق الإنسان. وتنشر التقارير التي تقدم إلى المجلس التشريعي كورقات بيضاء يتم تعريف المواطنين بها على نطاق واسع.

١٧١ - ومن ناحية أخرى، تبذل الجمعيات المحلية أيضاً جهوداً مختلفة لتعزيز حقوق الإنسان، مثل إصدار إعلان عن مدينة حماية حقوق الإنسان أو إصدار قرار للقضاء على التمييز ضد شعب البوراكو، وذلك استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

## ٢- تعميم المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان

١٧٢ - نظراً لأن معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان التي دخلت فيها اليابان مترجمة إلى اللغة اليابانية ومدرجة في معظم كتب القانون والتي تباع في محلات بيع الكتب، فإن بوسع المواطنين اليابانيين معرفة محتوياتها بسهولة.

١٧٣ - وقد أعدت الحكومة اليابانية ووزعت على عامة الجمهور كراسات تقدم وصفاً لمعاهدات حقوق الإنسان التي دخلت اليابان فيها. كما تبذل وزارة الخارجية جهوداً حثيثة لنشر مختلف معاهدات حقوق الإنسان عن طريق الإعلان عن اتفاقيات حقوق الإنسان التي دخلت فيها اليابان، فيما يخص التقارير الحكومية، ومعلومات أساسية عن إبرام المعاهدات وما شابها، على موقعها على الإنترنت على العنوان (<http://www.mofa.go.jp/mofaj/gaiko/jinken.html>) باللغة الإنكليزية.

## ٣- التعليم والتوعية في مجال حقوق الإنسان

### (أ) المسؤولون الحكوميون العموميون

١٧٤ - فيما يتعلق بالإداريين، وضعت السلطة الوطنية المعنية بالأفراد برنامجاً دراسياً لحقوق الإنسان لجميع أشكال التدريب التي يتم تنفيذها لمصلحة الموظفين الحكوميين العموميين، وهي تقدم التوجيه لمكتب رئاسة الوزراء ولكل وزارة من الوزارات فيما يتعلق بتعزيز التعليم في مجال حقوق الإنسان وفي التدريب المتصل به.

١٧٥ - أما فيما يتعلق بالموظفين الحكوميين المحليين، يعزز التعليم في مجال حقوق الإنسان في جميع أشكال التدريب التي تنفذها وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات في كلية الحكم الذي المحلي وكلية إطفاء الحرائق وإدارة الكوارث، كما تقدم الحكومات المحلية تعليمًا في مجال حقوق الإنسان.

١٧٦ - ووفقاً للمرحلة الثانية من البرنامج العالمي للتعليم في مجال حقوق الإنسان، تعقد وزارة العدل حلقات دراسية تدريبية في مجال حقوق الإنسان للموظفين الحكوميين الوطنيين التابعين للوزارات والوكالات المركبة مرتين كل سنة، بهدف تعزيز فهمهم وتقديرهم للمسائل الخاصة بحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، تعقد وزارة العدل حلقات دراسية تدريبية لقادة حقوق الإنسان، لمصلحة المسؤولين المشاركين في الأضطلاع بأنشطة رفع الوعي في مجال حقوق الإنسان في المقاطعات والبلديات ثلاث مرات سنوياً، وذلك بهدف تقديم المعلومات اللازمة لهم للعمل كقادة.

### (ب) أفراد الشرطة

١٧٧ - تضطلع الشرطة بواجبات من قبيل إجراء التحقيقات الجنائية، التي ترتبط ارتباطاً عميقاً بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تنص القواعد المتعلقة بأخلاقيات العمل والخدمة لأفراد الشرطة (القاعدة رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٠٠٠ الخاصة باللجنة الوطنية للسلامة العامة) على "القواعد الأساسية لأخلاقيات العمل" التي تركز أساساً على احترام حقوق الإنسان وتعطيها الأولوية الأولى في تشريف الشرطة. وهذه الطريقة، تنفذ بنشاط عملية تنفيذ أفراد الشرطة في مجال حقوق الإنسان.

١٧٨ - وفي مدارس الشرطة، يقدم التعليم الخاص باحترام حقوق الإنسان إلى أفراد الشرطة حديثي التعيين والترقية، وذلك من خلال دورات تدريبية في مجال أخلاقيات العمل والقانون، بما في ذلك الدستور، وقانون الإجراءات الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك، في الدورات التدريبية عن الطرائق والمهارات اللازم للتحقيق في قضايا العنف والاعتداء التي يرجح أن يكون الضحايا فيها من الإناث، مثل الجرائم الجنسية، وجرائم العنف المتزلي، يقدم التدريب من أجل تحسين الرعاية والاهتمام اللذين يلزم إظهارهما للضحايا.

١٧٩ - ويتم تنفيذ أفراد الشرطة الذين يشاركون في التحقيقات الجنائية، والاحتجاز، وفي تقديم المساعدة لضحايا الجرائم وما إلى ذلك لتمكينهم من اكتساب المعرف والمهارات التي يحتاجونها لتنفيذ الواجبات التي تستند إليهم على النحو المناسب وبطريقة تحترم حقوق الإنسان للمشتبه بهم، والمحتجزين، والضحايا. ولتوفير هذا التشريف، يستفاد من الفرص المختلفة، مثل الدورات الدراسية المتخصصة التي تقدم في مدارس الشرطة على جميع المستويات والدورات التدريبية التي تعقد في مقر قيادة الشرطة، ومراكز الشرطة ومراكز العمل الأخرى.

### (ج) المسؤولون عن المجرة

١٨٠ - تقدم إلى المسؤولين عن المجرة محاضرات عن معاهدات حقوق الإنسان في أشكال مختلفة للتدريب من أجل زيادةوعيهم في مجال حقوق الإنسان.

### (د) المدعون العامون

١٨١ - تقدم وزارة العدل محاضرات عن العهد وعن حماية ودعم ضحايا الجرائم، والمسائل الجناسية، وغير ذلك من المسائل في دورات التدريب التي يلزم المدعون العامون بحضورها عند التعيين وفي مواعيد محددة على أساس سنوات الخبرة في العمل.

## (ه) القضاة

١٨٢ - تدرك حكومة اليابان أنه يتطلب على الأشخاص الذين يصبحون قضاة أو مدعين عاملين، أو محامين الحصول على تدريب قانوني في معهد التدريب والبحوث القانونية قبل أن يصبحوا مؤهلين قانوناً، وأن التدريب يشمل برامج تتعلق بمعاهدات حقوق الإنسان. كما تدرك حكومة اليابان أن القضاة يتلقون أيضاً محاضرات وبرامج عن المعاهدات بعد تعيينهم.

## (و) المحامون

١٨٣ - تدرك حكومة اليابان أن الاتحاد الياباني لجمعية المحامين، وجمعيات المحامين المحلية، الموجودة في كل مقاطعة، والاتحادات الإقليمية لجمعيات المحامين في كل إقليم تقدم تدريباً للمحامين في مجال حقوق الإنسان. وترتبط أدناه أمثلة لمواضيع محاضراتنظمها مؤخراً الاتحاد الياباني لجمعيات المحامين:

- النهج التي تتبعها المنظمات غير الحكومية الدولية في مجال حقوق الإنسان بشأن قضايا انتهاك حقوق الإنسان في بلدان أجنبية؛
- نحو إنشاء آلية إقليمية آسيوية لحقوق الإنسان؛
- التطورات الأخيرة في لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان؛
- الاعتداء على الأطفال - من وجهة نظر اتفاقية حقوق الطفل؛
- الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان مع التركيز على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- حلقة دراسية دولية في مجال حقوق الإنسان عن مسائل مختلفة تتعلق بالزلزال الذي ضرب شرق اليابان؛
- استخدام القوانين الدولية لحقوق الإنسان - على أساس تقرير الاستعراض الدوري الخامس لحكومة اليابان المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

## (ز) موظفو السجون

١٨٤ - بغية تعزيز�احترام حقوق الإنسان للنزلاء، يتم تثقيف موظفي المؤسسات الإصلاحية، من بينهم موظفو السجون، تنفيذاً مناسباً في البرامج المختلفة في معهد تدريب العاملين في المؤسسات الإصلاحية ومكاتبها الفرعية، بما في ذلك إلقاء محاضرات عن حقوق الإنسان للنزلاء في ضوء الدستور الياباني والمعاهدات والبرامج المختلفة لحقوق الإنسان يتبع فيها نهج سلوكي علمي. ويتلقي موظفو السجون في كل مؤسسة إصلاحية تدريباً قائماً على الممارسة تستخدم فيه مواد للاضطلاع بأدوار مختلفة مع النزلاء من أجل تحسين الوعي بحقوق الإنسان.

### (ح) أفراد قوة الدفاع عن النفس الموحدة الزي

١٨٥ - تزود وزارة الدفاع الأشخاص الذين سيصبحون أفراداً في قوة الدفاع عن النفس الموحدة الزي أو المنتسبين لها بالفعل بتدريب مناسب فيما يتعلق باتفاقيات جنيف وغيرها من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان من أجل كفالة احترام حقوق الإنسان للأسرى في حالات الطوارئ في الأكademie الوطنية للدفاع، والكلية الطبية للدفاع الوطني، والمعهد الوطني للدراسات المتعلقة بالدفاع، وكلية أركان الحرب، والمدارس المخصصة لأفراد قوة الدفاع عن النفس الموحدة الزي، لقوات الدفاع عن النفس البرية والبحرية وقوة الدفاع الجوي.

### (ط) المعلومون

١٨٦ - يقدم المركز الوطني لتنمية المعلمين برنامجاً تدريبياً لتكوين معلمين للتدريب في مجال حقوق الإنسان. وهذا البرنامج مصمم كبرنامج للأفراد الذين يضطلعون بدور تنويري في تعليم حقوق الإنسان. وفي إطار هذا البرنامج يكتسب المتدربون، عن طريق حضور مناقشات أو ممارسات دراسية تتعلق بالاتجاهات الدولية أو المحلية في مجال تعليم حقوق الإنسان وطرق التدريس الفعالة، المعارف والمهارات الالزمة لتعليم الطلاب احترام حقوق الإنسان. ويتوقع منهم بعد ذلك الخدمة كمديرين في عمليات التدريب في مجال حقوق الإنسان في كل إقليم وتوفير التوجيه والمشورة اللازمين لجميع المدارس المرتبطة بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان.

١٨٧ - وفي المدارس، تدمج المحاضرات المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تقدم للمعلمين وأعضاء هيئات التدريس في المدارس في برنامج للتحقيق داخل المدارس، في حين تقدم محاضرات مماثلة بواسطة لجان تعليمية إقليمية أو محلية للمسؤولين عن تعليم حقوق الإنسان. كما يقدم برنامج تعليمي عن حقوق الإنسان في تدريب المعلمين الحديسي التعيين أو في عمليات التدريب الدورية، مثل تدريب المعلمين الذين أمضوا ١٠ سنوات في الخدمة، بحسب مستويات خبرتهم.

### (ي) عامة الجمهور

١٨٨ - تعقد أجهزة حقوق الإنسان في وزارة العدل محاضرات وحلقات دراسية عن حقوق الإنسان للمواطنين من أجل تحسين وعيهم بحقوق الإنسان.

## ٤- التدابير الرامية إلى تحسين الوعي بحقوق الإنسان

### (أ) البرنامج التعليمي

١٨٩ - تنظم اللجان التعليمية على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي المكلفة في إطار "برنامج تعزيز التعليم والبحث في مجال حقوق الإنسان" ما يلي: ١) دراسة عملية عن نهج شامل لتعليم حقوق الإنسان من خلال التعاون السليم فيما بين المدارس والأسر والمجتمعات المحلية، ٢) بحوث عملية لتحسين وزيادة الوعي من خلال طرائق تدريس حقوق الإنسان في المدارس.

١٩٠ - كما أجرت في إطار "مشروع لتعزيز القدرة على التعليم الاجتماعي في المجتمع المحلي" دراسة عملية مشتركة "لإيجاد آلية" لتشجيع السكان في المجتمع المحلي على التفكير في المسائل التي تهم المجتمع المحلي وفهمها، بما في ذلك التعليم في مجال حقوق الإنسان وتسويتها بمبادرات منهم، بما يتناسب مع الحالة الخاصة للمجتمع المحلي.

#### (ب) زيادة الوعي بحقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام

١٩١ - تضطلع أجهزة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل بأنشطة متنوعة لتحسين وعي كل مواطن بحقوق الإنسان وفهمه لها من خلال وسائل الإعلام المختلفة. ومن أمثلة هذه الأنشطة، شاشات الإعلام في دور السينما أو العروض الواسعة النطاق في الأماكن العامة، مثل المطارات؛ والإعلانات الترويجية في القطارات وقطارات الأنفاق الكهربائية؛ وإعلانات الإنترنت التي تعرض على بوابات الإنترنت الإلكترونية أو على موقع SNS؛ ووضع شرائط فيديو على الـ "يوتيوب"؛ ووضع معلومات على موقع وزارة العدل على الإنترنت؛ والتلفاز، والبث الإذاعي عن طريق الكابلات؛ والدعابة في الصحف اليومية، والحملات الأسبوعية عن مواضيع مهمة.

#### ٥ - مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وغيرها

١٩٢ - تفهم حكومة اليابان حقاً أهمية مختلف الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع المدني في تعزيز معاهدات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تجري الحكومة حوارات مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتبادل الآراء في سياق إعداد التقارير الحكومية المتعلقة باتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة. وسوف تواصل حكومة اليابان احترام الحوارات التي تجريها مع المجتمع المدني وتواصل حوارها معه.

١٩٣ - وتبذل أجهزة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل جهوداً من أجل التحقيق الفعلي لحماية حقوق الإنسان وتشجيع التمتع بها بالتعاون مع مختلف الوكالات والجمعيات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية المدنية، في الاضطلاع بأنشطة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وإسداء المشورة في مجال حقوق الإنسان، والتحقيق في قضايا التعدي على حقوق الإنسان وتسويتها.

#### ٦ - التعاون الدولي

١٩٤ - في حين أن من المهم أن حقوق الإنسان والحربيات الأساسية تكفل، باعتبارها قيمةً عالمية، لا في اليابان وحدها وإنما في جميع البلدان والأقاليم في أنحاء العالم كافة، فإن لكل بلد تاریخه وقيمه وغير ذلك من الخصائص الفريدة. ومن ثم،أخذت حكومة اليابان في اعتبارها الظروف الفريدة الخاصة بكل حالة وهي تقدم الدعم الدولي المناسب من أجل تحسين التمتع بحقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون.

١٩٥ - ففي عام ٢٠١٠، وفي إطار برنامجها للمساعدة الإنمائية الرسمية، وزعت اليابان ٤٤٤,١٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للأدوية والصحة و ١٦٥٨,١١ مليون دولار للمساواة بين الجنسين، و ٣٨٠,٩٠ مليون دولار لبناء السلام، كما أنفقت ١٨١,٧٦ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠ على التدابير المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

١٩٦ - وتدعم اليابان أيضاً أنشطة حقوق الإنسان للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة لطفولة اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، وما إلى ذلك). وخلال السنة المالية ٢٠١٠، ساهمت اليابان بـ ١٧٥,٠٥ مليون دولار لليونيسيف، وهي رابع أكبر المساهمين في العالم وأول المانحين لأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في آسيا. وتواصل اليابان دعم هذه الأنشطة، بما في ذلك من خلال المساهمات الطوعية.

١٩٧ - وفي مسعى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أعربت حكومة اليابان، وهي تسعى بصورة مطردة لتنفيذ التزامها في كل ميدان من الميادين. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعلنت اليابان عن التزامها بتقديم مساعدات بـ ٥ بلايين دولار أمريكي في مجال الصحة، وبلغ ٣,٥ بلايين دولار أمريكي في مجال التعليم على مدى خمس سنوات تبدأ في ٢٠١١. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، استضافت اليابان مؤتمراً دولياً لمتابعة قمة الأمم المتحدة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، من أجل تشجيع التعاون فيما بين مختلف الجهات الفاعلة. وإضافة إلى ذلك، شاركت اليابان في تنظيم مؤتمر على المستوى الوزاري عقد على هامش مؤتمر قمة الأمم المتحدة لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية حضرته الدول والمنظمات المعنية في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

## ٧- عملية إعداد التقارير الحكومية

١٩٨ - تتطلع وزارة الخارجية أساساً، بالتعاون مع الوزارات والوكالات المعنية بإعداد وتنسيق التقارير الحكومية. ويقوم مكتب رئاسة الوزراء بتنسيق وتحميم التقرير المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٩٩ - وتدرك الحكومة تماماً أهمية الأنشطة المختلفة للمجتمع المدني في تعزيز معاهدات حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، تقوم بجمع الآراء من قطاعات عريضة من الجمهور والمنظمات غير الحكومية من خلال موقع وزارة الخارجية على الإنترنت وموقع مكتب رئاسة الوزراء (فيما يخص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) وتحري حوارات مع المواطنين والمنظمات غير الحكومية من أجل تبادل الآراء في سياق إعداد التقارير الحكومية عن معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ولدى إعداد تقرير المتابعة المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ٢٠١١، عقدت لجنة المتخصصين المعنية برصد مجلس تحقيق المساواة بين الجنسين مناقشة عن محتويات التقرير من جانب المفكرين الذين هم أيضاً أعضاء في اللجنة.

٢٠٠ - حتى يمكن نشر التقارير الحكومية وعميمها على الجمهور، يعلن كل تقرير حكومي على موقع وزارة الخارجية وموقع مكتب رئاسة الوزراء على الإنترنت (فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، بكل من اللغتين اليابانية وإنكليزية، ويوزع على أعضاء المجلس التشريعي والمواطنين والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة المهتمين بهذه المسألة.

٢٠١ - ويتم إبلاغ الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان عن التقارير المقدمة من حكومة اليابان مع الوزارات والوكالات المعنية وتحري مناقشات بشأن كل توصية. وعند تنفيذ أي إجراء جديد، فإنه يدمج في التقرير الحكومي الدوري التالي. وتعلن الملاحظات الختامية على موقعي وزارة الخارجية ومكتب رئاسة الوزراء على الإنترنت (فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، باللغتين اليابانية وإنكليزية.

### **ثالثاً - المعلومات المتعلقة بعدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة**

#### **١ - التشريع المتعلق بعدم التمييز والمساواة**

##### **(أ) الدستور الياباني**

٢٠٢ - يعرف مبدأ المساواة في الفقرة ١ من المادة ٤ من الدستور الياباني بأن "جميع الناس متساوون بموجب القانون وبعدم وجود أي تمييز في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب العنصر أو العقيدة أو نوع الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الاتماء الأسري"، وتケفل المساواة بموجب القانون دون أي تمييز. وإضافة إلى ذلك، ينص الدستور الياباني على إلغاء النظم الاستقراطية (الفقرة ٢ من المادة ٤)، وعلى حق التصويت العام (الفقرة ٣ من المادة ٥)، وعلى كرامة الفرد المتعلقة بالأسرة ونوعي الجنس (المادة ٢٤) والمساواة بين مؤهلات أعضاء المجلس التشريعي ومن يتمتعون بحق التصويت لهم (المادة ٤٤)، وتكافؤ الفرص في التعليم (الفقرة ١ من المادة ٢٦).

##### **(ب) القانون**

٢٠٣ - المساواة. بموجب القانون مكفولة أيضاً. بموجب القوانين المحلية وفقاً لأحكام الدستور الياباني. وبصفة خاصة، ولعرض النص على المساواة بين الرجل والمرأة، ينص القانون الأساسي ل المجتمع المساواة بين الجنسين الذي صدر من أجل تشجيع التكوين الشامل والمنهجي ل المجتمع قائم على المساواة بين الجنسين، بينما صدر قانون تكافؤ الفرص للرجل والمرأة في التوظيف والمعاملة وما إلى ذلك، من أجل حظر التمييز بين الموظفين على أساس نوع الجنس. وإضافة إلى ذلك، يكفل القانون الأساسي المتعلق بالتعليم تكافؤ الفرص في التعليم.

٤ - وإلى جانب القوانين المشار إليها أعلاه، هناك قوانين معينة تتضمن أحكاماً تكفل المساواة بوجوب القانون؛ فمثلاً تنص كل من المادة ٢٧ من قانون الخدمة الوطنية العامة والمادة ١٣ من قانون الخدمة المحلية العامة على تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة بين جميع الموظفين العموميين؛ وتحظر الفقرة ٣ من القانون ٤٤ للاستقلال الذاتي المحلي، المعاملة التمييزية للسكان المحليين في استعمال المرافق العامة؛ وتحظر المادة ٣ من قانون معايير العمل، المعاملة التمييزية فيما يتعلق بالأجور، أو ساعات العمل، أو أي شرط آخر من شروط العمل بسبب الجنسية، أو العقيدة، أو الوضع الاجتماعي لأي عامل؛ وتقتنن المادة ٤ من القانون نفسه مبدأ المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة؛ وتنص الفقرة ٢ من المادة ٥ من قانون النقابات العمالية على أنه لا يجوز الحصول دون انضمام أي شخص لعضوية النقابات بأي حال من الأحوال على أساس العنصر، أو الدين، أو نوع الجنس، أو الاتتماء الأسري، أو المركز؛ وتقتنن المادة ٢ من قانون المساعدة العامة الحق في تلقي مساعدة من الحكومة بطريقة تقوم على عدم التمييز والمساواة.

## ٢- السياسة المتعلقة بعدم التمييز والمساواة

### (أ) لجة عامة

٥ - نفذت أجهزة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل أنشطة مختلفة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وتقدم المشورة في الحال نفسه، والتحقيق في قضايا التعدي على حقوق الإنسان وتسويتها ومعالجة مختلف مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك التمييز.

٦ - ويجري المدعون العامون والشرطة تحقيقات على النحو المناسب وصولاً إلى تطبيق العقوبة المناسبة من خلال التطبيق المتساوي والعادل لقوانين العقوبات على القضايا، على أساس القانون والأدلة، بغض النظر عن العنصر، أو العقيدة، أو نوع الجنس، أو الوضع الاجتماعي، أو أي وضع آخر للمشتتب به أو للضحية في أي جريمة.

### (ب) البرامج التعليمية

٧ - إعمالاً لروح الدستور الياباني والقانون الأساسي للتعليم، تشجع وزارة التعليم والثقافة، والرياضة، والعلم والتكنولوجيا تعليماً يحترم جميع الأفراد عن طريق تحسين وعيهم باحترام حقوق الإنسان من خلال التعليم في المدارس.

٨ - وتتضمن المقررات الدراسية في المدارس الابتدائية ومدارس المرحلة الأولى من الدراسة الثانوية، والمدارس الثانوية الأخرى، كأحكام عامة، "إفساء روح الاحترام للكرامة الإنسانية والقداسة للحياة في الأنشطة النوعية" من أجل رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان.

٢٠٩ - ومن خلال فصول "الدراسات الاجتماعية" و "تعليم الأخلاق" في المدارس الابتدائية ومدارس المرحلة الأولى من المرحلة الثانوية و "المواطنة" في المدارس الثانوية، يتعلم الطلاب احترام حقوق الإنسان الأساسية، والحقوق والواجبات، والغرض من القوانيين الدولية لحقوق الإنسان ودورها، وضرورة تحقيق مجتمع خال من التمييز أو التعصب، وما إلى ذلك.

#### (ج) الحملات العامة

٢١٠ - وسعت أجهزة حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل نطاق أنشطتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وإصداء المشورة بشأن حقوق الإنسان، وإجراء البحوث، والاتصال في قضايا انتهاك حقوق الإنسان لأي شخص أو أشخاص يتهمون لفترة معينة.

٢١١ - فمثلاً، عندما أكدت كوريا الشمالية اختطفها مواطنين يابانيين في سياق محادثات القمة بين اليابان وكوريا الشمالية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وتعرض الكثير من الطلبة من كوريا الشمالية والجنوبية للملاحقة، اتخذت تدابير مناسبة لحماية حقوق الإنسان من خلال مشاورات تتعلق بحقوق الإنسان في مكاتب الشؤون القانونية ومكاتب الشؤون القانونية في المناطق الإدارية في أنحاء البلد. كما اتخذت إجراءات مماثلة عندما أشارت التقارير إلى إطلاق كوريا الشمالية قذيفة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ ونيسان/أبريل ٢٠٠٩ وأجرت تجرب نووية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وأيار/مايو ٢٠٠٩.

٢١٢ - وكتشاط لزيادة الوعي بحقوق الإنسان، تعقد سنويًا ندوة عن مرض هانسن (الجدام) من أجل القضاء على التعصب والتمييز ضد المرضى المصابين بمرض هانسن والتثبيط على إفشاء فهم أفضل لحالتهم.

---